تنقيح المنظومات العلمية

بين حاجة الدارسين والتوقف في الاستدراك على العلماء

دراسة تطبيقية على متن تحفة الأطفال

محمود عبد الجليل عبد المولى روزن

المدرس بقسم علوم الأغذية كلية الزراعة – جامعة الإسكندرية

- من مواليد عام ١٤٠٠هـ بمحافظة البحيرة بـــمصر .
- تخرج في كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية بمدينة الإسكندرية عام ١٤٢٢هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم علوم الأغذية كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية عام ١٤٢٦هـ ، كما نال شهادة الدكتوراه من قسم علوم الأغذية كلية الزراعة بجامعـــة الإسكندرية عام١٤٣١هـ.
- حاصل على الشهادة العالية في القراءات من معهد القراءات التابع للأزهر الشريف، ومجاز بالقراءات العشر، وباحث في علوم القرآن .
- من أعماله المنشورة: **"زاد المجيز والمجاز في القراءة والإقراء"، "المسلك القويم في بيان كيفية إخفاء الميم"، "التعسف وعلاقته بعلوم التلاوة".**
- البريد الشبكي : dr.mah2010@yahoo.com

الملخص

حاول الباحثُ أن يبيِّنَ أهمية المنظومات العلمية التعليمية، وخصوصًا في مجالي التجويد والقراءات، وحاجة الدارسين إليها في اختصار مفاتيح العلوم وضبطها، كما بيَّن جَانِبًا مِمَّا في بَعضِ هذه المنظوماتِ من قُصورٍ ناتِجٍ عن ضَعف المَلَكَةِ اللُّغوية للناظم، أو عدم تمكُّنه من حُسن التصرف، أو كثرة التجائه للضرورة الشعرية، وقد أوضح المقال خطورةَ التهاونِ في التدقيق في تلقِّي هذه المنظومات دون تهذيب، وما لهذا التهاوُنِ والتسامُحِ من أثرٍ على عدم ضبط المصطلحات وكثرة الخلاف اللفظيِّ؛ الذي يُؤدِّي في مَراحلَ تاليةٍ إلى خلافٍ عَمَليٍّ، فَضلًا عن أثر الأساليب والألفاظ اللغوية الركيكة من تأثير على المَلَكَاتِ اللُّغوية للدارسين؛ وبخاصة الأطفال والناشئة منهم. كما أوضح المقال اهتمام علماء السلف بتنقيح أعمالهم وآثارهم العلمية، والتَّواصِي بينهم بذلك، وهو ما يُعدُّ مَسلكًا حميدًا يجب على علماء الأمة انتهاجُه.

وفي الجزء الثاني من البحث قدَّمَ الباحثُ تطبيقًا عَمَليًا على منظومةِ (تُحْفَةِ الأطفال والغِلمان في التجويد)؛ اقتَرَحَ من خلاله بعضَ التعديلات في المتن السائر؛ والتي تجعلُ المتنَ – من وِجهةِ نَظَرِ الباحث – في صورة تعليميةٍ أفضل.

المقدمة

الحمدُ لله الذي علَّم بالقلم، وفهَّم العربَ والعجمَ، وأكرم العالمين ببعثة النبي الأكرم، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا عبده المُصطفى، ورسوله المُجتبى.

وبعد؛ فإن المتون العلمية والمنظومات التعليميّة من مظاهر الثراء العلمي عند السلف؛ إذ كانوا يعمدون إلى علم ما فَيَسبِكُون مسائله سَبْكًا لطيفًا في صورة نثرية مُبسَّطةٍ كما في متون العقيدة، أو ينظمونه نظمًا – وهو الأغلب – كما في منظومات التجويد والقراءات المختلفة.

والفائدة الجليلة لهذه المتون أنها تختصر المُطَوَّلَ، وتَضبِطُ المُشكِلَ، وتُقرِّب العلم إلى المُبتدئ، وتذكِّرَ به المُنتهِي.

غير أنَّ قصد الاختصار الذي لا يَخُلُّ بالاستيعاب؛ مع تجويد العبارة وتحسين الإشارة؛ كل هذا قد لا يجتمِعُ للمؤلف، مما يؤدِّي إلى بعض المآخذ والعيوب التي لا تخفى على المختصين في العلوم الشرعية.

أَضِفْ إلى ما سبق أن الناظم الذي يلتزم قَالَبًا شِعريًّا مُعيَّنًا يضع نفسَه مختارًا تحت قوانينَ شِعرية صارمة في أغلب الأحيان، تزيد إلى أعبائه والتزاماته، وهو ما قد يُخرج البعض عن حد المسموح، فتجده إما أن يَخُلَّ ببعض قواعد الشعر، أو يتخطَّى بعض القواعد النحوية أو الاختيارات اللغوية، وإما أن يترك الإشارة إلى بعض ما قَصَدَ إلى نظمه، أو على الأقل تَغْمُضُ عبارتُه حين يحتاج الأمر إلى مزيد توضيح.

ولما كانت مناهجُ العلوم الشرعية التي تُدرَّسُ للناشئة والشبيبة من طلاب العلم بهذه المثوبة؛ يُستعان فيها بكثير من المنظومات السائرة التي لا تخلو مِن ما سبق إليه الإشارة؛ فقد يُعوزها مزيدٌ من التنقيح والاهتمام والإخضاع للمراجعة المتكاملة من العلماء المعنيين، كلٌّ في مجاله وتَخصُّصِه.

وقد حاولتُ في هذا البحث عرضَ الفكرة بصورة مُوسَّعة، مُوضِّحًا أهمية المتون العلمية والمنظومات التعليمية، ذاكرًا المآخذ والشوائب التي تشوبها في بعض الأحيان، ومُستدلًّا لجواز التنقيح والتصحيح في متون العلماء السابقين؛ مستشهدًا بكلام العلماء أنفسهم وترخيصِهم لمن يأتي بعدهم في تصحيح ما يرونه من أخطاء، وكذلك بفعل العلماء في القديم والحديث، ثم أتبعتُ ذلك بدراسة تطبيقية على أحد أهمِّ المنظومات التعليمية السائرة في علم التجويد ؛ وهو نظم العلامة الجمزوري رَحِمَهُ اللَّهُ المُسمَّى: (تحفة الأطفال والغلمان).

وقد جاءت هذه الدراسة في جزءين:

الجزء الأول: المنظومات العلمية(أهميتها والمآخذ على بعضها وجواز إصلاحها) في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: أهمية المتون والمنظومات العلمية وبيان بعض المآخذ عليها.

المبحث الثاني: الأسباب التي تؤدي إلى القصور في صناعة النظم التعليمي.

المبحث الثالث: بيان جواز الاستدارك، وإصلاح الأخطاء.

وفي الجزء الثاني: دراسة تطبيقية على متن تحفة الأطفال.

الجزء الأول: الدراسة النظرية

المبحث الأول: أهمية المتون والمنظومات العلمية، وبعض المآخذ عليها

يَتَّفق معظمُ العاملين في حقل التربية على أهمية المتون والمُختصرات العِلْمية، التي يَجمعُ مؤلفوها كبارَ المسائل في ألفاظ قليلة، تُساعد المُبتدئَ وتُذكِّر المنتهي، لذا كثُر هذا النوع من التآليف في كل فرع من فروع الشريعة، وإنه لمظهرٌ إيجابيٌ – في الغالب – إذ إنَّ استظهار كتاب كامل في أي فرع من فروع العلوم الشرعية أو غيرها من الصعوبة بمكان. نعم! نُقِلَ عن كثير من علماء السلف أنهم كانوا يستحفظون كُتبًا كاملةً إلا أنها حالات فردية لا يمكن تعميمُ المطالبة بمثلها، خاصةً في هذا الزمان الذي تشعَّبت فيه العلوم، واختلفتْ طرائقُ التدريس، فيبقى الأصلُ إذًا؛ وهو أن استظهار الكتب المُهمة ليس مسلكًا عَمَليًّا وَاقعيًا، والبديل الذي قد يُشبع جزءًا من تلك الحاجة هو استظهار هذه المتونِ المختصَرة، منظومةً كانت أو منثورةً، مع دراسة شروحها وفهمها فهمًا يُتيح للدارس الوقوف على حدود تخصُّصه، مع الإلمام الكافي بما لا غِنًى عنه من العلوم الشرعية الأخرى.

بيدَ أنَّه يَشوبُ بعضَ هذه المتون والمنظومات العديدُ من المآخذ والمثالب التي يَلمسُها العلماء عامةً، والمشتغلون منهم بالتربية خاصةً، وتتلخَّص هذه المثالب في عدة أمور؛ من أهمها:

١- الاستغلاقُ الناتجُ من الاختصار المُخِلِّ في بعض هذه المتون، الأمر الذي يُؤدي إلى القصور في فهم بعض مسائل العلم أو الفنِّ الذي يعالجه المتن.

٢- استخدام كثير من المُصنِّفين مصطلحاتٍ خاصةً بهم، ورموزًا مُعَيَّنةً، تحتاج إلى مزيد من العناية والشرح والحفظ والاستظهار.

٣- المُسامحات في استخدام الألفاظ، وضبط المصطلحات وتعريفها، مما ينتج عنه ذهاب بعض المتأخرين مذاهبَ لم يَذهبْها مؤلفو تلك المتون؛ بل لم يَعنوها أصلًا، أو لم يعنوا المفهوم الحرفيَّ لكلمات النظم.

ومثال ذلك قول الإمام الشاطبي رحمه الله في الحرز:

والاشـــمامُ إطبـــاقُ الشـــفاهِ بُعَيْـــدَ مـــا يُســـكَّنُ لا صـــوتٌ هنـــاك فيصـــحَلَا

ومعروفٌ أنَّ الإشمام في اصطلاح علماء القراءة والتجويد هو ضم الشفتين كهيئتهما عند التقبيل بعد تسكين الحرف، وذلك بأن تجعل شَفَتَيْكَ بعد النطق بالحرف ساكنًا على صورتهما إذا نطقتَ بالضمة من غير صوت[(١)].

وقد فَهِمَ بعضُ المتأخرين المعنَى الحرفيَّ لكلمة (إطباق الشفاه)، ثم احتكَموا إلى هذا الفهم في استدلالهم لأصالة ترك فُرجةٍ بين الشَّفَتَين حال الإخفاء الشفويِّ والقلب، ووجهُ استدلالهم أنَّ حقيقة الإشمام تكون بالإشارة مع وجود الفُرجة، وهو ما لا يختلف فيه أحدٌ، فلما عرَّف الإمام الشاطبي رحمه الله هذا الفعلَ بقوله: (إطباق الشفاه)، فيُفهمُ من ذلك أنَّ أيَّ إطباق يكون بترك فُرجة بين الشفتين. وقد ردَّ الإمام الضباع هذا التوهُّمَ بقوله: «...وقوله (أي: الشاطبي) : إطباقُ الشفاه؛ يريد به ضمَّها كَهيئَتها عند التقبيل بحيث يكون بين الشفتين فُرجةٌ لإخراج النفس، وليس مراده بالإطباق حقيقته لأنه يقتضي أنَّ الإشمامَ لا فرجةَ معه؛ وليس كذلك» ا.هـ[(٢)].

ولا يَعنينا في هذا المقام الانتصارُ لإطباق الشفتين أو لترك الفرجة، وإنما يعنينا أنَّ مقام النظم – مع ما يفرضه من قيود – قد يُوجِّهُ قريحة الناظم إلى لفظٍ غيرُه أدقُّ منه وأولى بهذا المكان، ثم يأتي من يستدلُّ بالنصِّ في غير مُناسبة.

٤- عدم استيعاب كل القضايا والمسائل الواجب استيعابُها والنصُّ عليها في مقامٍ ما؛ فيظنُّ القارئُ غير المتبحر أنَّ المؤلف نصَّ عليها كلها فيُخرِجُ من القاعدة ما هو فيها.

---

(١) انظر على سبيل المثال: التذكرة (١/ ٣٠٢)، الكافي في القراءات السبع (ص٦٨)، التبصرة (ص١٦٥)، التيسير (ص٥٤)، الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص٥٠)

(٢) الإضاءة في بيان أصول القراءة (ص٥٦).

مثال ذلك: قول ابن الجزري رحمه الله:

ورقِّقِ الراءَ إذا ما كُسِرتْ كذاك بعد الكسر حيثُ سَكَنَتْ

إن لم تكن من قبلِ حرفِ استِعْلَا أو كانتِ الكَسْرَةُ ليْسَتْ أصلًا[1]

فهناك استثناءٌ ثالثٌ لم ينُصَّ عليه الإمام رحمه الله وهو الراء الواقعة بعد الكسر الأصلي المنفصل عن الراء في الكلمة السابقة عليها؛ كما في قول الله عز وجل: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلۡمَوۡتُ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ﴿٩٩﴾ ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ، وقوله: ﴿ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ ﴾ [النور: ٥٥] . فالرَّاءُ في هذين المثالين في كلمة (ارْجِعُونِ)، وكلمة (ارتضى) مُفخَّمةٌ؛ رغم أنها لم تخرُج بالاستثناءين المذكورين، وإنما خَرَجَتْ لكونها مفصولةً عن الكسر الأصلي في غير كلمته. وتعبيرُ الإمام الشاطبي رحمه الله في هذا المقام أكثرُ دقةً إذ يقول:

ولا بد من ترقيقِها بعد كسرةٍ إذا سَكَنَتْ يا صَاحِ للسبعةِ المَلا

وما حرفُ الاستِعلاءِ بعدُ فَرَاؤُهُ لكلِّهُمُ التفخيمُ فيها تَذَلَّلا

ويجمعُها قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ بفِرْقٍ جرى بين المشايخ سلسلا

وما بعدَ كسر عارضٍ أو مُفصَّلٍ فَفَخِّمْ فهذا حُكمُه مُتبذِّلا[2]

المثال الثاني: قول العلامة الجمزوري رحمه الله:

وأَظْهِرَنَّ لامَ فِعلٍ مُطلقًا في نحو قُلْ نَعَمْ وقُلْنَا والْتَقَى

فمعلومٌ أنَّ اللام الساكنة تُدغَمُ في الراء حتى لو كانت لام فعل، فضلًا عن إدغامها في مثلها[3].

---

(١) متن المقدمة الجزرية ؛ البيتان ٤١، ٤٢.

(٢) حرز الأماني ووجه التهاني (ص٣٠، ٣١) الأبيات (٣٤٩: ٣٥٢).

(٣) سيأتي مزيد بيان لهذه القضية في ثنايا البحث الذي بين يديك – إن شاء الله–.

٥- خُروجُ المؤلِّفِ عما التَزم نظمَه؛ فإن كان ينظِمُ كتابًا مُعيَّنًا نَصَّ على التزامه فلا يجوز له الخروج عنه حتى لا يَنسِبَ إلى مُصنِّفه الأولِ ما لم يَقُلْه، اللهم إلا إذا نصَّ على ذلك لِعلَّة معينة. ومن أشهر الأمثلة على هذا الأمر المواضع التي خرج فيها الإمام الشاطبي رحمه الله عن أصل قصيدته حرز الأماني، وهو كتاب التيسير للحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله وقد نبَّه العلماء في شروح القصيدة وغيرها على هذه المواضع، وهو أمر مُشتهر بين طلاب هذا الفن.

٦- التكثيف اللَّفظيّ، وبخاصة في المتون المنظومة، فيتسبب عنه خطأٌ ولحنٌ في قراءة المتن، ويزداد الأمر صُعوبةً على غير المُلِّم بالأوزان والعروض، وهذا المأخذُ يمكن تَسْمِيتُه: (خَطَأً خارجيًّا) بمعنى أنه لم يَنتُجْ مباشرةً عن النظم، ولم يتعلق به وحده، إذ لو توفَّر عليه المُجيدُ لاستطاع أن يقرأه قراءة صحيحة، وهو أمر ملحوظٌ في نظم الدرَّة المُضيَّة.

لذا؛ فقد كان العلماء – وما زالوا – يُنبِّهون على ضرورة قراءة المتون العلمية على المشايخ المجيدين الجامعين بين الرواية والدراية ما أمكن، فلا يكتفى الطالب بأنَّ المتن مُشكُولٌ ومُحقَّق، أو بأنه يُجيد اللغة وقواعدَها، فالأمر لا يسلم من أخطاء وهَنَات، ويجبُ على من تصدر لهذا العلم – خاصةً – أن يكون صحيح النسبة متصل السند بمن يروِي عنه، يستوي ما يرويه من قراءات قرآنية ومتونٍ عِلميةٍ ضرورية، فإنَّ الإسنادَ من الدين، وبه يتضح العالِمُ من الدَّعِيِّ.

٧- كثرةُ المتون المؤلَّفة في الفنِّ الواحد، مما يمكنُ الاستغناءُ ببعضه عن بعض، ومطالبةُ المُتعلِّم باستظهارها كلها أو كثيرٍ منها، وهي آفةٌ عامةٌ من آفات التصنيف، يقول العلامة ابن خلدون رحمه الله : « اعلم أنه مما أضرَّ بالناس في تحصيل العلم، والوقوف على غاياته؛ كثرةُ التآليف، واختلافُ الاصطلاحات في التعليم، وتعدُّدُ طُرقها، ثم مطالبةُ المتعلِّم والتلميذ باستحضار ذلك، وحينئذ يَسْلَمُ له منصب

التحصيل[1]، فيحتاج المتعلم إلى حفظها كلها أو أكثرها، ومراعاة طرقها. ولا يفي عُمُرُه بما يُكتَب في صناعة واحدة، فيقع القصور - ولا بد - دون رُتبة التحصيل. ويُمثَّل ذلك في شأن الفقه في المذهب المالكي بالمُدوَّنة – مثلاً - وما كُتِبَ عليها من الشروحات الفقهية؛ مثل كتاب ابن يونس اللخمي، وابن بشير، والتنبيهات والمقدمات والبيان والتحصيل على العتبية، وكذلك كتاب ابن الحاجب، وما كتب عليه، ثم إنه يحتاج إلى تمييز الطريقة القيروانية من القرطبية أو البغدادية والمصرية، وطرق المتأخرين عنهم والإحاطة بذلك كله، وحينئذ يَسْلَمُ له منصب الفُتيا، وهي كلها متكررة والمعنى واحد، والمُتعلم مُطالَب باستحضار جميعها، وتمييز ما بينها. والعمر ينقضي في واحد منها، ولو اقتصر المُعلِّمون بالمتعلمين على المسائل المذهبية فقط لكان الأمر دون ذلك بكثير، وكان التعليم سهلاً، ومأخذُه قريبًا، ولكنه داءٌ لا يرتفع لاستقرار العوائد عليه[2]، فصارت كالطبيعة التي لا يمكن نقلها ولا تحويلها، ... » **إلى أن قال:** «فالظاهر أن المتعلم لو قطع عُمُرَه في هذا كله لا يفي له بتحصيل علم العربية مثلاً الذي هو آلةٌ من الآلات، ووسيلة؛ فكيف يكون في المقصود الذي هو الثمرة؟! ولكن الله يهدي من يشاء»[3]. **قلت** : ومن هذا ما نراه في علم التجويد من كثرة المتون المنظومة المؤلفة، والتي قد يتكرر فيها المعنى بلفظه، فضلاً عن تكرره بألفاظ متقاربة. كذلك علم القراءات؛ حيث قد يَرُوعُك أن ترى كثرة المنظومات المؤلفة في الفرق بين رواية فلان ورواية فلان، بحيث لو اقتصر الدارس على إتقان الشاطبية والدُرَّةِ وطَيِّبَةِ النشر حفظًا وفهمًا، روايةً ودرايةً؛ لأغناه

(١) كالحصول على منصب الفتيا أو القضاء، أو التدريس أو الإجازة في رواية علم ما، أو الحصول على شهادة أو درجة علمية.

(٢) أي : لاعتياده وتوارثه خلفاً عن سلف.

(٣) مقدمة ابن خلدون (ص ٤٥٤) فما بعدها، طبعة دار الكتب العلمية.

عن جُلِّ هذه التصانيف، وهو ما يمكن تحصيله بصرف قليل من الوقت مع المواظبة والتركيز، بعد توفيق المولى ﷻ. وما أجمل قول الإمام مالك ﷺ :« العلم والحكمة نورٌ يهدي به الله من يشاء، وليس بكثرة المسائل»[(١)]، وعمومًا فإن ازدحام العلوم في الفهم مظنَّة النسيان، وداعيةٌ لِفوات الحظِّ من الإحكام، وصدق القائل: «وجدتُ أَحْضَرَ العلم مَنفعةً ما وعيته بقلبي ولُكتُه بلساني»[(٢)].

٨- كثرة ارتكاب المصنفين – وبخاصة المتأخرين والمعاصرين – للضرورات الشعرية في المتون المنظومة، والتوسُّع في ذلك، والتعدِّي إلى ما لم يُجوِّزه العلماء بحال، فصارت مؤلفاتهم داعيةً للَّحن ومرتعًا للأساليب اللغوية الركيكة.

إنَّ المنظومات التعليمية تُخاطِب – في جملة ما تُخاطب – أطفالاً، فحقها أن تخرج في ثوبٍ كاملٍ يرتقي فيه البناءُ اللُّغويُّ إلى مستوى البناء المعنوي، مع المحافظة على النسيج الشعري أو النظمي – إن جاز التعبير- ، فالمنظومة العِلْمية لا يقتصر المُستفاد منها على مباحث العلم أو الفنِّ الذي تعالجه، فهي – قصدًا أو اتفاقًا – تُفيد في إكساب ملكة اللغة على مستوى الألفاظ والتراكيب، يقول ابن خلدون ﷺ : «فالمُتكلِّمُ من العرب - حين كانت مَلَكَةُ اللغة العربية موجودةً فيهم – يسمع كلام أهل جيله ، وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم ؛ كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها، فيُلَقَّنُها أولاً، ثم يسمع التراكيب بعدها، فيُلَقَّنُها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة، ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة، وصفة راسخة، ويكون كأحدهم»[(٣)].

وكيف يَفْهَمُ الطالب ما يُسمَّى بالضرورة الشعرية التي تُبيح كسر قواعد اللغة

(١) جامع بيان العلم وفضله (١/ ١٧ – ١٨).

(٢) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (رقم ١٧٥٥، ١٧٦٦).

(٣) مقدمة ابن خلدون (ص ٤٧٧).

بهذه الصورة؟ بل كيف يمكن أن تُرتكب هذه الأخطاء في كلام أطبق على احترامه الكبير والصغير؟

المبحث الثاني: الأسباب التي تؤدي إلى القصور في صناعة النظم التعليمي السُرعة العجيبة في إتمام بعض المتون؛ مع عدم تعاهدها بالتنقيح

يقول الشيخ عبد الله بن محمد المذحجي حفظه الله :« ....ولعلَّ من أسباب تَساهُلِهم ووقوعهم في بعض العيوب المُخِلَّة: السُّرعةَ العجيبةَ في إتمام نظم بعض المتون، ومن أشهر هؤلاء الإمام السيوطي – رحمه الله تعالى – وهو من أبرع الناظمين في زمانه حيث ذكر في آخر ألفيته في علوم الحديث أنه نظمها في خمسة أيام، ونُقِلَ عنه أنه نظم ألفيته في البلاغة في يومين، وألفيته في النحو في ثلاثة أيام.

وهذه السرعة العجيبة أوقعته في استعمال ما لا يجوز استعماله، كما ذكر ذلك شيخنا العلامة محمد سالم – حفظه الله وضاعف النفع به ...»[(١)].

ولا يخفى ما للتنقيح من أثرٍ عظيمٍ، إذ به يخرَجُ العمل في صورة أقرب للكمال، ومما نُقِل عن المُزَنِيّ قولُه: «قرأتُ كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة، فما من مرة إلا وكان يقف على خطأ، فقال الشافعي : هيه؛ أَبَى اللهُ أن يكون كتابٌ صحيحًا غيرُ كتابه»[(٢)].

وها هو الإمام العلامة الشمس ابن الجزري رحمه الله يُغيِّر ويُنقِّح ويزيد ويختصر في مقدمته الشهيرة بـ (المقدمة الجزرية في علم التجويد)؛ طلبًا للوضوح وزيادة في الدقة، وهو ما يبدو للواقف على كثرة ما لِبعض ألفاظها من روايات. يقول العلامة الدكتور غانم قدوري الحمد – حفظه الله – معلقًا على ذلك : «...وترجح عندي من خلال ذلك أنَّ ابن الجزري كان قد راجع نص المقدمة بعد نظمها في أواخر سنة ٧٩٩هـ ، وغير بعض ألفاظها، لسببين على ما يبدو؛ الأول: زيادة في الدقة والوضوح في بعض عباراتها، والثاني: التخلص من بعض عيوب الوزن والقافية

(١) تحقيق ألفية العراقي (ص ٢١).
(٢) حاشية عابدين (١/ ٢٧).

التي شابت صياغتها الأولى..»[1].

١- تسامُحُ بعضِ المؤلفين في النظم العلميِّ؛ لأن النظمَ -عندهم- وسيلةٌ وليس غاية كسائر أغراض الشعر:

يقول الشيخ عبد الله بن محمد المذحِجِي - حفظه الله - :« وما عَرَضَ للناظم (يقصد الحافظ العراقي رحمه الله) من ضعف الأسلوب، أو عيبٍ من عيوب النظم في مواطنَ يسيرةٍ، لا يَرجع إلى قصور في مقدرته على النظم، وإنما يرجع ذلك إلى ما شاع عند أكثر المتأخرين من الفقهاء، ولا سيَّما في القرن السابع الهجري وما بعده من التسامُح في النظم العلميّ، ويتمثل هذا التسامح في تجاوز كثير من الناظمين عن بعض العيوب المتعلقة بالعروض والقافية وبعض مسائل اللغة، وذلك لأن النظم عندهم وسيلة إلى تيسير هذه العلوم وتقريبها إلى طلاب العلم وليس غاية في نفسه كما هو الحال في أغراض الشعر المختلفة التي تقوم على الخيال والتصوير، والسلامة من العيوب التي تخدش جمال التعبير...»[2].

٢- ضعف الملكة اللغوية للناظم:

والملكة اللغوية أمر جِبلِيٌّ مفطورٌ عليه الإنسان ، ينمو بالتنشئة المناسبة ، واحتكاكِ المرء بمن حوله، سواء أكان احتكاكًا مباشرًا في البيت والمدرسة وغيرهما؛ أم احتكاكًا غيرَ مباشر عن طريق القراءة والتحصيل. ثم تُصقَل هذه المَلَكَةُ بالتدريب الموجَّه إن وُجدَ من يهتمُّ بذلك. وكلما تمكَّنَ الكاتب عمومًا والناظم خصوصًا؛ من ناصية اللغة، وامتلك الحاسَّة المُرهفة التي تتيح له تمييز الفروق الدقيقة بين المتقاربات والمترادفات؛ أمكنه أن يتصرَّف في نظمه مُتفاديًا ما قد تُلجئُه

(١) شرح المقدمة الجزرية (ص ١٢٠).

(٢) ألفية الحافظ العراقي بتصحيح العلامة محمد سالم عبد الودود الشنقيطي، وتلميذه المحقق الشيخ محمد الحسن الشنقيطي بتحقيق فضيلة الشيخ عبد الله سفيان المذحِجِي (ص ٢٠).

إليه القوانين اللغوية والشعرية الصارمة المتمثِّلة في النظام النحوي والصَرْفيِّ والعَرُوضِيِّ.

٣- ضعف ملكة النظم وصنعته وحسن التصرف:

وقد يكون الناظم لُغويًّا مُتمرِّسًا؛ ولكنه لا يجيد النظمَ، ولا يُحسِنُ التصرُّفَ فيه، فتكثُرُ مخالفاته وارتكابه للضرورة فيما يجوز وفيما لا يجوز، فضلًا عن كثرة المسامحات في استخدام الألفاظ.

وربما اكتسبت الشاطبية شهرتها ليس من مكانة ناظمها وديانته حسبُ، وإنما من تَبحُّره اللُّغوي، وحاسته الشعرية التي لا يخطئُها ناقدٌ خريتٌ. فأتى فيها بمعانٍ غير مسبوقة، وأخيِلَة غير مطروقة.

يقول الشيخ عبد الله سفيان المذحِجِي – حفظه الله: «.... وهؤلاء الناظمون يتفاوتون فيما بينهم في شيوع هذه العيوب تبعًا للتفاوت بينهم في المواهب، فبعضهم أقدرُ من بعض على التخلُّص من هذه العيوب أو الإقلال منها...»[(١)].

٤- التوسع في ارتكاب الضرورة الشعرية؛ دون الوقوف على حدودها وما تجوزُ فيه وما لا تجوز، وهو - في الغالب - ناتج عن جملة الأسباب السابقة.

والضرورة الشعرية: هي نوع من الرُّخَص، التي سوَّغَتْ للشعراء مُخالفةَ القواعد المُطرّدة في أساليب اللغة ومفرداتها، فهي تُبيح لهم الخروج عن القواعد في حدود أقرَّها أهل العلم والاختصاص، فالضرورة الشعرية – إذًا - ما وَقَعَ في الشعر مما لم يقع مثله في النثر.

وتنقسمُ الضروراتُ الشعرية إلى حسن وقبيح، فالحسن ما لا يُستهجَنُ ولا يُستثقَلُ؛ كصرف الممنوع من الصرف، وتنوين المنادى المستحق للبناء، وقصر

(١) تحقيق ألفية العراقي (ص ٢٠).

الممدود، ومد المقصور، والقبيحُ ما يُستهجن ويُستثقَل؛ كالعدول بالكلمة عن أصل وضعها .

وقد قسَّم الباحثون الضرورة الشعرية إلى ثلاثة أنواع:

الأول: ضرورة بالحذف؛ منها قصر الممدود، وترخيم غير المنادى، وترك تنوين الاسم المُنصرف المستحق للتنوين، وحذف بعض الحروف من بعض الكلمات، فيقولون - مثلاً - لاك في لكن، واللذا في اللذان، ونحو ذلك من المسموع.

النوع الثاني: الضرورة بالزيادة مثل مد المقصور، وصرف الممنوع من الصرف، وتنوين المنادى المستحق للبناء، وردّ النون التي يجب حذفُها للإضافة من المثنى وجمع المذكر السالم، وردّ نون الأفعال الخمسة المسبوقة بأن الناصبة، وزيادة حرف المدِّ بعد الحركة القصيرة.

النوع الثالث: الضرورة بالتغيير مثل قطع همزة الوصل، ووصل همزة القطع، وتقديم المعطوف على المعطوف عليه، وإظهار الكسرة على ياء المنقوص في حالة الجر، وفكّ واجب الإدغام.

والأصل أنَّ الشعر – كغيره من الكلام – لابد أن ينضبط بما يضبط الكلام من قواعد، فاللغة التي تُقيِّد مذاهب التعبير خطأً وصوابًا لا تُفرِّق في نظرتها إلى الأسلوب نثرًا كان أم شعرًا، يقول ابن فارس:« والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويُومئون ويشيرون، ويختلسون ويعيرون ويستعيرون، فأما اللحن في الإعراب، أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك.... وما جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرائهم فمقبول، وما أَبَتْهُ العربية وأصولها فمردودٌ .. بَلَى؛ للشاعر إذَا لَمْ يَطَّرِدْ لَهُ الَّذِي يُريده فِي وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بَسْطًا واختِصارًا وإبدالاً

بعد أن لا يكون فيما يأتيه مُخْطِئًا أَو لاحنًا»[١].

وقال أبو هلال العسكري :«... وينبغي أن يُتجنب ارتكاب الضرورات، وإن جاءت فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تَشينُ الكلامَ، وتَذهب بهائه؛ وإن استعملها القدماء لعدم علمهم بقباحتها، ولأن بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مَزَلَّة، وما كان أيضًا تُنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نُقدت وبُهرِج منها المعيب؛ كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة، ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيبٍ؛ لتجنبوها»[٢].

ويقول حمزة بن الحسن الأصفهاني :« إنهم وجدوا اللغة العربية، على الضد من سائر لغات الأمم[٣]، لما يتولَّدُ فيها مرة بعد مرة، وأن المُولِّد لها قرائحُ الشعراء الذين هم أمراء الكلام، بالضرورات التي تمر بهم في المضايق، التي يُدفعون إليها عند حصر المعاني الكثيرة في بيوت ضيقة المساحة، والإعنات الذي يلحقهم عند إقامة القوافي، التي لا مَحيدَ لهم عن تنسيق الحروف المتشابهة في أواخرها، فلابد أن يدفعهم استيفاءُ حقوق الصنعة إلى عَسف اللغة بفنون الحيلة، لما يدخلون من الحذف عنها أو الزيادة فيها، ومرة بتوليد الألفاظ، على حسب ما تسمو إليه هِمَمُهم عند قرض الأشعار»[٤].

وربما كان تمحُّلُ المعاذير لأغلاط الشعراء أشدَّ من الأغلاط، يقول الجرجاني مُقرِّرًا هذا المعنى: « ...ثم تصفَّحتُ - مع ذلك - ما تكلفه النحويون لهم من

(١) انظر: الصاحبي (ص ٢٧٥)، باختصار.

(٢) الصناعتين (ص ١٥٠)

(٣) في هذا الكلام نظرٌ؛ إذ إن توليد الألفاظ كائنٌ في اللغات كلها، وهو شيء لا تختص به اللغة العربية، كما أنَّ له أسبابًا كثيرةً، أحدُها ما ذكره الأصفهاني، وهو توليد الشعراء للألفاظ، وليس هو كُلَّها.

(٤) التنبيه على حدوث التصحيف (ص ١٥٧ - ١٥٨).

الاحتجاج – إذا أمكن – تارةً بطلب التخفيف عند توالي الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة، وما شاكل ذلك من المعاذير المُتمحَّلة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة، وتبينتُ ما راموه في ذلك المرامي البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصعبة، التي يشهد القلب أن المحرِّكَ لها، والباعثَ عليها شدة إعظام المتقدم، والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد وألفته النفس»[1].

وممن حملوا على النقاد من أهل العربية لاعتماد هذا المسلك – أعني توجيه الضرورات والاعتذار لها – ابن فارس اللغوي الجليل؛ حيث صنَّف في ذلك رسالة (ذم الخطأ في الشعر)[2]، يُلخِّص سبب تصنيفها قائلاً : « ...والذي دعانا إلى هذه المُقدمة أن ناسًا من قدماء الشعراء، ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، وأخطأُوا في اليسير من ذلك، فجعل ناس من أهل العربية يُوجِّهون لِخطإِ الشعراء وُجوهًا، ويتمحَّلون لذلك تأويلاتٍ، حتى صنعوا فيما ذكرنا أبوابًا، وصنفوا في ضرورات الشعر كُتبًا ..... فيقال لجماعتهم: ما الوجه في إجازة ما لا يجوز إذا قاله شاعرٌ؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب؟ ...فإن قالوا: لأنَّ الشعراء أمراء الكلام، قيل لهم: ولمَ لا يكون الخطباء أمراء الكلام؟ وهَبنا جعلنا الشعراء أمراءَ الكلام، لم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يُخطئوا، ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟ فإن قالوا: إنَّ الشاعر يضطر إلى ذلك؛ لأنه يريد إقامة وزن شعره، ولو لم يفعل ذلك لم يستقم شعره. قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرًا لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ؟ ونحن لم نرَ ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو بسيف؛ إلى أن يقول في شعره ما لا يجوز، وما لا تجيزونه أنتم في كلام غيره...فإن قالوا: إن الشاعر

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه (ص ٩).

(٢) مطبوعة بتحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

يَعِنُّ له معنى، فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح المعيب. قيل لهم: هذا اعتذار أقبح وأعيب. وما الذي يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتًا على الصواب أن يتجنب ذلك البيت المعيب، ولا يكون في تجنبه ذلك ما يُوقع ذنبًا أو يُزري بمروءة؟ ..... وهذا كثير وليس الغرض إثباته لكثرته وشهرته، ولكن الغرض الإبانة عن أن الشعراء يُخطئون كما يخطئُ الناس، ويغلطون كما يغلط الناس، وكل الذي ذكره النحويون في إجازة ذلك والاحتجاج له جنس من التكلف»[(١)].

وربما يقول قائل: هذا مما يتَّجِهُ في الشعر، أما ما نحن بصدده نظمٌ وليس شعرًا، والفرق بينهما لا يخفى، والناظم لا مندوحةَ له في ترك بعض ما قَصَدَ لنظمه لِتَعَذُّرِهِ عليه في الصنعة؛ إذ إنَّ تركَه إزراءٌ به وخَرمٌ في بنائه، وهل نَظَمَ – ابتداءً – إلا ليختصر رؤوسَ مواضيع علمه أو فنِّه؛ فيقالَ له بعد ذلك: دَعْ عنك ما تعذَّر؟! فنقول – وبالله التوفيق – إنَّ وقوع اللحن والخطأ، واللغة القليلة، وهذا الضرب مما يتسرَّبُ تحت جُنْحِ الضرورة؛ في شعر شاعرٍ في عصر الاحتجاج مما يُزري بشعره ويَحُطُّ من رتبته، لذلك وجدنا العلماء الأُستاذين يُشبعونه بحثًا ومُدارَسةً. والكلام أشد خطورة فيما يقع في كلام الشعراء اليوم، لأن نظرة القداسة التي ينظر بها الطالب لكلامهم ازدادت ترسُّخًا، مع بعد العهد باللغة الفصيحة، وقلة من يتصدَّى لبيان ذلك من العلماء، فضلاً عن ندرة من يقرأ نقدهم بعد أن يستقر في بطون الأبحاث العلمية الرصينة التي لا يقف عليها إلا الباحثون ذوو الاختصاص– وما أندرهم – أو يستقر على أرفُف المكتبات بحيث لا يُنفض عنه التراب إلا للصيانة والمراجعة الدورية – إن وُجدت – أو لاصطفاء الكتب التي سيتم عرضها في معرض هنا أو هناك.

---

(١) ذم الخطأ في الشعر؛ (ص ١٧) وما بعدها؛ باختصار.

وتتأكَّد هذه الخطورة في حالة نظم المتون العلمية، لأن النظم يكون – في الغالب – لغرض تعليمي، فالناظم يقصد لتكثيف المعاني الكثيرة في ألفاظ يسيرة يسهُلُ حفظُها واستحضارُها، وهي مُوجَّهةٌ – في الأصل – للطلاب في مُبتدَإِ الطلب، فكيف نَستجيزُ تحقيق هذه الغاية – التي هي وسيلة وآلة من آلات تحصيل هذا الفرع من العلم = بتدمير اللغة التي هي الوسيلة الأولى، والآلة البنّاء لتكوين الملكة في أي فرع من فروع الشريعة؟! يتأكد ذلك إن كان النظم سائرًا ورائجًا متداولاً، فهو أولى بالعناية والتنقيح.

وخلاصة هذا الكلام أنَّه لا يجوز التغاضي عن اللحن في المنظومات العلمية – وبخاصة السائرة منها – تحت مُسمَّى الضرورة الشعرية.

وقاعدة (للضرورة أحكام) تستدعي قاعدةً أخرى، وهي (الضرورةُ تُقدَّرُ بقَدْرِها) أي لا ترتكب إلا في أضيق الحدود، وفيما أُبيح وقوع الضرورة في مثله، فلا تنسحب الضرورة على كل كلام، وفي كل حال.

يقول السيوطي:«... وخُلاصة هذه الأحكام أن للشعر خصائصَ، منها الضرورات[1]، وأن هذه الضرورات ينبغي أن تُجتنب، ويجب أن يُقتصَر فيها على الحاجة، فيقدر بقدرها، وأن يعلم الشاعر أن ما لا يؤدي إلى الضرورة أولى مما يؤدي إليه »[2].

وليس لنا أن نَستحدثَ من ضرورات الشعر ما لم يسبق له نظير عن شعراء العرب، كما أنه لا بد أن يكون للضرورة الشعرية وجهٌ من وجوه العربية تخرج عليه. وينبغي أن يُقتصر في الضرورة على ما يقيم وزن البيت، أو يخلص من عيب

(١) قدمنا مذهب ابن فارس ومن وافقه حيث يجعلون الشعر كغيره من الكلام.

(٢) الأشباه والنظائر، نقلاً عن حاشية الدمنهوري (ص ١١٥).

القافية أو الشعر[١].

من هنا نرى – والله أعلم – أن كسر الوزن بصورة خفيفة، مثل تحريك ساكن، أو تسكين متحرك في تفيعلة لا يدخلها هذا النوع من الزحاف = أيسرُ وأهونُ من ارتكاب خطإٍ لُغويٍّ أو لحن فاحش؛ كتسكين أواخر الكلمات وصلاً، وهو قبيح جدًا لأن التسكين وصلاً لا يسمع إلا في اللهجات الدارجة، وما أكثر هذا اللحن في منظومات المتأخرين.

وإنَّ من أهمِّ الأسباب التي تَقِفُ عائقًا دون انتهاج هذا الضرب من التطوير الخلطَ بين احترام القُدوات والأعلام المتقدمين، وبين جواز تَعقُّبِ ما يقع في كلامهم من خطإٍ غير مقصود، أو التنبيه على وهمٍ لا يُعصمُ منه عالِمٌ فَمَنْ دونه. يقول القاضي الجرجاني : « ...ولولا أنَّ أهل الجاهلية جُدُّوا بالتقدم، واعتقد الناس فيهم القدوةَ والإعلامَ والحجةَ؛ لوجدتَ كثيرًا من أشعارهم مَعِيبةً مُسترذلةً، ومردودةً منفية، لكنَّ هذا الظنَّ الجميلَ، والاعتقادَ الحسنَ سَتَرَ عليهم، ونَفَى الظِّنَّةَ عنهم، فذهبتِ الخواطرُ في الذبِّ عنهم كلَّ مَذهبٍ، وقامت في الاحتجاج لهم كل مَقام»[٢].

(١) انظر: فصول في علم العربية (ص ١٦٣ : ١٩٢)، في علمي العروض والقافية (ص ٢٤٦ : ٢٥٥).
(٢) الوساطة بين المتنبي وخصومه (ص ٤).

المبحث الثالث: الاستدلال لجواز الاستدراك وتنقيح الكلام

لم يزل الاستدراكُ على الأوائل صنيعَ العلماء المحققين في كل عصر ومَصرٍ، مع التزام الأدب اللائق بأمثالهم، بل إنَّ العلماء أنفسهم قد أَوْصَوْا من يأتي بعدهم بإصلاح ما تأكد من مجانبته للصواب، وما لا يشك فيه عاقلٌ أن هؤلاء الربانيين لو أُوقِفُوا على مواضع الخطإ في حياتهم لرجعوا إلى الحقِّ مُذعنين متواضعين شاكرين لمن استدرك عليهم. والأمثلة على هذا كثيرة متواترة، منها ما هو مشهور عن النابغة، واحتيال بعض معاصريه في تنبيهه على الإقواء في شعره[1]، ومن ذلك -أيضًا- ما ورد عن العلامة المُبرّد إذ وقف على شعر لجميل بن معمر، وفيه:

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جُمْلِ

فلم يُعجبه قطع همزة (اثنين) لإقامة وزن البيت على الطويل، فغيَّر الرواية إلى : ألا لا أرى خِلَّين[2].

وهذا استدراك لإقامة الوزن، ومن الاستدراك على المعنى ما يُروى عن الأصمعي قال: « قرأتُ على خلف شعر جرير، فلما بلغت قوله:

فيا لك يومًا خيرُه قبل شرِّه تغيَّبَ واشِيهِ وأقصَرَ عاذلُهْ

فقال: ويلَه! وما ينفعه خيرٌ يَؤولُ إلى شر؟ قلتُ له: كذا قرأتُه على أبي عمرٍو. فقال لي: صدقتَ، وكذا قاله جرير، وكان قليل التنقيح، مُشرَّد الألفاظ، وما كان أبو عمرو ليُقرئَك إلا كما سمع. فقلت: فكيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود له لو قال: فيا لك يومًا خيره دون شرِّه. فاروه هكذا. فقد كانت الرواة قديمًا تُصلح

(١) للوقوف على القصة كاملة؛ انظر على سبيل المثال: طبقات فحول الشعراء (ص ٦٧، ٦٨)، والخصائص (١ / ٢٤٠).

(٢) انظر : نوادر أبي زيد (ص ٢٠٤)، شرح الشافية (٢ / ٢٦٦)، (٤/ ١٨٤).

من أشعار القدماء، فقلت: لا أرويه بعد هذا إلا هكذا»[١].

ومثل ذلك أنَّ أبا الفضل ابن العميد أنشد قول أبي تمام:

وكشفت لي عن صفحة الماء الذي قد كنتُ أعهده كثير الطحلب

فقال: إنما قال : عن جلدة الماء، فقال : إذا أمكن أن يُصلح قصيدته بتغيير لفظة، فمن حقها وحق قائلها أن تُغيَّر. قال أبو هلال : وبين الصفحة والجلدة بون بعيد[٢].

فإذا كان الأمر كذلك في رواية الشعر؛ فما أحرى المنظومات التعليمية به! وهو ما يُقرِّرُه غيرُ واحدٍ من العلماء؛ منهم العلَّامة الوليُّ إمام القراءات أبو القاسم الشاطبي رحمه الله في الحِرز؛ إذ يقول:

وإنْ كان خَرْقٌ فادَّرِكْهُ بفضلة من الحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلًا

يقول العلامة أبو شامة رحمه الله شارحًا ومُعلّقًا:« ....أي: وإن وجد خرقٌ في نسيجه، وحسَّن ذكر الخرق هنا ما تقدم من لفظ النسيج، وكنى بالخرق عن الخطإ، وقوله : (فأدركه) أي: فتداركه ، أي: تلافَه ملتبسًا بفضلة من الرفق والأناة، ولْيُصلِحِ الخرق من جاد مقوله، وهو لسانه. ونصب مقولاً على التمييز، وجودة اللسان كناية عن جودة القول به، وقد امتثل شيخنا أبو الحسن[٣] رحمه الله أدبه في ذلك فنبَّه على مواضع سنذكرها في موضعها - إن شاء الله تعالى- وحذوتُ حذوه في ذلك في مواضع ستراها، وذلك مساعدةً له فيما فعله لله، وإعانةً له على تقريب هذا

(١) ديوان جرير (ص ٤٨٠)، الموشح (ص ١٩٨، ١٩٩).

(٢) ديوان المعاني (١/ ١٤٦).

(٣) يعني الإمام علم الدين السخاوي رحمه الله في شرحه على للشاطبية المسمى: فتح الوصيد في شرح القصيد.

العلم على الناس، ولله الحمد»[1].

وقال ابن القاصِح رحمه الله مُعلقًا على الموضع نفسه :«...وأذن – أي الشاطبيّ – في هذا البيت لمن وجد خطأً في نظمه وجاد مقوله أن يصلح ذلك الخطأ، وهذا تواضع منه»[2].

ولم يتوقف صنيع العلماء في التنبيه على بعض المواضع اليسيرة في الشاطبية عند حدِّ ذكر المواضع التي خرج الشاطبي فيها عن طريق كتاب التيسير للداني – كما هو معروف عند المشتغلين بهذا العلم – بل نبَّهوا – أيضًا – على بعض الألفاظ التي قَصُر فيها النظمُ عن مقصود الإمام رحمه الله واقترحوا البدائل لها مما يجده الناظرُ في مواضع كثيرة من شروحهم؛ أذكر منها هذين الموضعين:

١- تعليق الفاسي رحمه الله على قول الشاطبي :

ومَالِكِ يوم الدين راويه نَاصِرٌ..

حيث قال : « .....ولو قال : ومالك يوم الدين مَدَّ نما رضىً، أو نحو ذلك لكان أوضح للمقصود»[3].

٢- وقال – أيضًا- في شرح قول الشاطبي :

عليهم إليهم حمزةٌ ولديهمُ جميعاً بضمِّ الهاء وَقفًا ومَوْصِلاً

قال «...أخبر أنَّ حمزةَ ضَمَّ الهاء من هذه الكلم في الوقف والوصل ، ويلزم – على ما أصَّله – أن تكون قراءة الباقين بالفتح، وليست به، بل هي بالكسر، واعتُذر عنه بأنه اعتمد على ما استقر وثبت من أن هذه الهاء لا تُفتح لغةً، وليس

(١) إبراز المعاني من حرز الأماني (١ / ٧٨).

(٢) سراج القارئ (ص ٢٩)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٣) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (١ / ١٦٤)، يريد أن تقييد قراءة الكسائي وعاصم بالمد (مالك) أوضح في الدلالة من مجرد الاقتصار على شهرة قراءة الباقين بالقصر (ملك).

بذلك (يعني أنه اعتذار غير مُقنع) لأنه احترز فيما هذا سبيلُه، ألا تراه قال :

وكسرُ بِيُوتٍ والبِيُوت يُضَمُّ..

ولم يقل : وباء بيوت والبيوت يضم، ومثله في القصيد كثير، ولو قال – ها هنا – بضم الكسر (يعني بدل : بضم الهاء) لم يلزمه شيء»[(١)].

وفي المنظومات في غير القراءات نَجدُ الإمام الحريري صاحب المقامات يقول في آخر منظومته (ملحة الإعراب)[(٢)] :

وإنْ تَجِدْ عيبًا فَسُدَّ الخللا فَجَلَّ مَنْ لا عَيبَ فيه وَعَلا

وعلى نفس المنوال ينسج الإمام الحسن بن زين القُنائيّ في آخر توشيحه لـ (لامية الأفعال) للإمام ابن مالك :

وإنني أبتغي ممن رأى خَلَلًا فيما انتَدَبتُ له أن يُصلِحَ الخَلَلَا

إذا تيقَّنَهُ جَنبًا وإنَّ على ربِّ البريةِ لي لا غَيرُ مُتَّكَلًا...

والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا.

وقد جاءت استجابة العلماء في القديم والحديث لهذه الإرشادات والإشارات في صورة تعديل وتنقيح وإصلاح خلل وإضافة ناقص واستكمال معنًى...إلخ، مما نراه منثورًا في شروحهم، ومُثبَتًا في مؤلَّفاتهم.

ولو تَرَكَ العلماءُ التنبيهَ على ما في شيءٍ من النظم من قُصُورٍ لتركوه بألفية ابن مالك رحمه الله يقول الشيخ الحكميّ المذحِجِيّ – حفظه الله – وأجزل له الأجر والمثوبة : « .....ولعلَّ أبرزَ مثال على ذلك استدراكُ كثير من الشُّرَّاح على أبيات

(١) اللآلئ الفريدة (١ / ١٦٦)، ولأبي شامة في هذا الموضع كلام قريب من هذا، وانظر كذلك سراج القارئ (ص ٣٨).

(٢) ملحة الإعراب (ص ٤٧).

يسيرة من ألفية الإمام ابن مالك مع أنها من أحسن المنظومات سبكًا وأقواها صناعةً، بل لو قطع إنسانٌ بأنها أعظمُ ألفيةٍ نُظِمَتْ على الإطلاق لما جاوز الحقيقة.

ومن أبياتِ هذه الألفية التي أصلَحَها عددٌ من الشُّرَّاح قولُه في باب الكلام وما يتألف منه:

والأمـرُ إن لم يَـكُ للنـونِ محـلّ فيـه هـو اسـمٌ نحـو صَـهْ وحيَّهَـلْ

وقد اعتُرض عليه بأنه ذَكَرَ اسمَ فعل الأمر دون اسم الفعل الماضي والمضارع، واعتُرض على تمثيله بـ (صَهْ) و (حَيَّهَل) لأن اسميتها معلومة من قوله (والتنوين).

وقد أصلح هذا البيت عدد من شراح الألفية منهم الاشموني بقوله:

ومـا يُـرَى كالفعـلِ معنًـى وانْخَـزَلْ عـن شَرطِـهِ اسـمٌ نحـوُ صَـهْ وحَيَّهَـلْ

وذكر أن بيته هذا يشمل أسماء الأفعال الثلاثة.

وأصلحه ابن غازي إصلاحًا جُزئيًا بقوله:

.....نَحْوُ صَبرًا حَيَّهَلْ..

وذكر أنَّ في ذلك إشارةً إلى المصدر واسم الفعل.

ثم أصلحه إصلاحًا شاملًا فقال:" قلت: ولو شاء التصريح بالثلاثة قال:

وَمَـا تكُـنْ منهـا لِـذِي غـيرُ محَـلّ فَاسْـمٌ كَهَيْهَـاتَ وَوَيْ وحَيَّهَـلْ

....ومما استُدرِكَ على الإمام ابن مالك قولُه في آخر باب (التنازُع في العمل):

بَـلْ حَذْفَـهُ الـزَمْ إن يكُـنْ غـيرَ خَـبَرْ وأَخِّرَنْـهُ إن يكُـنْ هُـوَ الخَـبَرْ

وقد أصلحه عددٌ من الشرَّاح منهم الأُشمُونيّ بقوله:

واحْذِفْـهُ لا إنْ خِيـفَ لَـبْسٌ أو يُـرَى لِعُمْـدَةٍ فَجِـئْ بِـهِ مُـؤَخَّرًا

وأصلحه آخر بقوله:

واحْذِفْـهُ إن لم يَـكُ مَفعُـولٌ حُسِـبْ وإن يكُـنْ ذَاكَ فَـأَخِّرْهُ تُصِـبْ....»[١]

ومن المُعاصرين الذين برعوا في صناعة النظم واشتُهِرَ عنهم إصلاحُ الكثير من المنظومات؛ الإمام العلامة الشيخ المُحقّق محمد سالم عبد الودود الهاشميّ الشنقيطيّ رحمه الله وفضيلة الشيخ محمد الحسن الدَّدَو الشنقيطي، وسار على دربهم فضيلة الشيخ المحقق عبد الله بن محمد سفيان الحكميّ المذحِجِيّ – حفظه الله ووفَّقه – الذي يتبنَّى مشروعًا مُبارَكًا لإخراج وتحقيق سلسلة من المتون العلمية المختارة في فروع العلوم الشرعية المختلفة، وقد حقَّق العديدَ من المتون مثل ((متن هداية المرتاب وغاية الحفاظ والطلاب في تبيين متشابه الكتاب)) للإمام المقرئ علم الدين السخاويّ المتوفَّى سنة ٦٤٣هـ رحمه الله ، و ((مُوَطَّأة الفصيح)) للإمام المقرئ الأديب مالك بن المُرَحَّل الأندلسيّ المتوفى سنة ٦٩٩هـ رحمه الله ، و ((ألفية الحافظ العراقيّ))رحمه الله، وغير ذلك ..وكثير من هذه المتون مُخْرَجَةٌ بتصويباتٍ وإصلاحاتٍ سواءٌ للشيخ الحكميّ أو للشيخين المحققين محمد سالم عبد الودود ومحمد الحسن..

وقد أحسنَ الشيخ الحكميّ المذحِجِيّ إذ أدرج التصويبات في أصل المتن مُنبِّهًا على نصِّ الناظم في الحاشيةِ حتى يُعتَمَدَ المتنُ في صورته المُعدَّلةِ كمادةٍ للحفظ والاستذكار، فالملاحظُ أن العلماء السابقين ممن كانوا يُصلِحُون المتون كانوا يتوقَّفُون عند ذكر الخَلَلِ واقتراح بتصويبه، ثم يُنبِّه الشُّرَّاحُ مِن بعده على ذلك؛ مع بقاء المتن الأصلي بصورته التي وضعها عليها ناظِمُهُ الأَوَّلُ. وهذا الصنيعُ جَعَلَ الكثيرين يعترضون على إصلاحِ المتون من الأساس مُحتجين بحال السابقين، ومُعتقدين أنَّ في ذلك طعنًا على العلماء أصحاب هذه المنظومات، ولهؤلاء نذكُرُ ما

(١) مقدمة تحقيق ألفية العراقي (ص ٣٠ – ٣٢) باختصار.

قاله الشيخ الحكميّ المذحِجِيّ – حفظه الله – :« وهذه الاستدراكات لا تقتضي أن اللاحقَ أكثرُ عِلمًا من السابق، أو أتمُّ نظرًا منه، ولا يقتضي ذلك أيضًا أن يكون اللاحقُ قَصَدَ باستدراكه أو تعقُّبِه تَنقُّصَ من سبقه، وتَتَبُّعَ أخطائه، وتَصَيُّدَ عثراته، حاشا وكلا؛ فإن من كان ذلك همَّه ومقصدَه دلَّ على مرضٍ في قلبه ونُزوع عنده إلى السُمعة والشُهرة عِياذًا بالله تعالى...»[1].

(١) مقدمة تحقيق ألفية العراقي (ص ٢٨).

الجزء الثاني: دراسة تطبيقية على تحفة الأطفال

يَلمَسُ المهتمون بالقرآن الكريم القبولَ الجمَّ الذي لاقته المنظومة المُختصرة في بعض مباحث علم التجويد، والموسومة بتُحفة الأطفال، نظم الإمام العلامة سليمان الجمزوري رحمه الله ، ولا يخفى هذا القبول على المهتمين بهذا العلم الشَّريف، ونحسب – والله حسيبنا– أنَّ المولى عز وجل قد استجاب دعوةَ الناظم حين قال :

أرجُــو بــه أن ينفــع الطلَّابَــا والأجــرَ والقَبــولَ والثوابَــا

فما من عالمٍ، ولا طالبِ علم؛ إلا وانتفع بها.

وقد زاد الاهتمام بها بعد ثورة تطوير المناهج التي ينتهِجُها المُعلِّمون والقائمون بالتحفيظ والتدريس في المعاهد والمدارس والمكاتب والحلقات، في مظهر مبارك مُبشِّرٍ من مظاهر رجوع الأمة إلى تراثها الغني.

وكم من كتاب – ما بين مُختصَر ومُستفيض – قد أجملَ وفصَّلَ ما في هذه المنظومة من فوائد، إلا أنني في هذا المبحث المُختصر قصرتُ القول على بعض ما يقع فيه الطلاب – وبخاصة الأطفال، وغير المُتلقِّين عن المشايخ – من لحون وأخطاء في نطق بعض ألفاظ التحفة، كذلك أُعلق على بعض الكلمات التي جرى بها قلم الناظم رحمه الله على قصور معنويٍّ أو لُغويٍّ أو نحويٍّ به، وإنما ألجأت إليه الناظمَ رحمه الله الضرورةُ الشعريةُ .

وقد جاء عَمَلي في صورة التعليق على لحون النطق، وإثبات النطق الصحيح للكلمات؛ مع الترجيح بين اللغات المحتملة الواردة في بعض الألفاظ، منتفعًا في ذلك – بعد فضل الله وتوفيقه – بشروح العلماء، وأهمها شرح الناظم نفسه المسمى: فتح الأقفال[1]. وقد حاولتُ إثبات بدائلَ مُقنعةٍ لبعض الكلمات التي قصرت فيها

(١) كل ما أثبتُّه ها هنا من الأصل المخطوط للمنظومة المحفوظ بالأزهرية (نسخة مصورة)، مع الرجوع=

صنعة النظم بالناظم عن الأدق. والله الموفق والمستعان.

ولا يخفى أنَّ كثيرًا من لحون النطق التي أشرتُ إليها لا دَخْلَ للناظم فيها، ولا لَوْمَ عليه؛ إذ المؤدِّي إليها التساهُلُ في الأخذ على المشايخِ، والتدقيق في النطق وتساهُلُ بعضِ الناشرين في الشكل إما بترك الشَّكْل من الأساس، أو بالشكل الخاطئ وإيكال التحقيق إلى من ليست لديهم معرفة بالنظم والأوزانِ فيزيدون الصورة قتامةً، لذا كان لابد من التنبيه على بعض هذه المواضعِ وإثباتها بلونٍ مغايرٍ أو تمييزها بوضع خطٍّ تحتها.

كما أنبِّهُ إلى تقسيم الشيخ محمد سالم – رحمه الله –التصويباتِ إلى ضروريٍّ، وحاجيٍّ وتحسينيٍّ، وقد نقل هذه التقسيم عنه الشيخُ الحكميُّ – حفظه الله – ثم أوضحَ أن التصويبات الضرورية : تصويبُ ما فيه لحنٌ، ويدخل فيها عيوب الوزن، والتصويبات الحاجيّة تصويب ما فيه ضعف في التركيب أو عيب في القافية، والتصويبات التحسينية : إصلاح الضرورات الشعرية التي يمكن الاستغناء عنها..[1].

قلتُ: ويُمكنُ إلحاق الاستدراكات المعنوية بالتصويبات الضرورية كتصحيح معنًى أو تكملة نقصٍ، أو يمكنُ جَعلُها قِسمًا برأسه تحت باب (الاستدراكات).

=لمخطوط شرح الناظم المسمى : فتح الأقفال بشرح متن تحفة الأطفال . والرجوع كذلك لطبعة قطاع المعاهد الأزهرية المصرية ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، وشرح الإمام علي بن محمد الضباع المسمى منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال، المطبوع بقطاع المعاهد الأزهرية المصرية. أما المواضع التي علَّقتُ فيها على لحون النطق فهي من خلال ما سمعتُه مرارًا من كثير من الطلاب وخصوصًا الأطفال منهم بالإضافة لمشاهدة بعض هذه اللحون في نسخ كثيرة مطبوعة غير محقّقة.

(١) انظر: مقدمة تحقيق ألفية العراقي (ص ٣٧ – ٣٨).

والآن إلى دراسة المتن :

١- (راجي **رحمةِ**) يكثر اللحن فيها بنصب التاء، وهو لحنٌ؛ لأنها مضاف إليه مجرور بالكسرة. وربما أشبهت المفعول به عند عمل اسم الفاعل، لأنه كان يلزم منه أن نقول (راجٍ) بحذف الياء وبالتنوين قطعًا عن الإضافة.

٢- (هذا **النظمُ**) يكثر اللحن بخفض كلمة النظم، وهي إما خبرٌ لـ (هذا)، وفي هذه الحال يتعلق الجار والمجرور بفعل محذوف، وإما أن يكون بدلاً من (هذا) ويكون الجار والمجرور خبرًا، وعلى كلا الإعرابين فكلمة (النظمُ) مرفوعة.

٣- (**الميهي**) بكسر الميم وسكون الياء مَديَّة، وهو الشيخ نور الدين علي بن عمر بن حمد بن عمر بن ناجي بن فنيش الميهي ﷺ كما نسبه الجمزوري في فتح الأقفال[١].

٤- (**ذي الكمال**) قال الناظم في شرحه :« ذي الكمال : أي التمام في الذات والصفات وسائر الأحوال الظاهرة والباطنة فيما يرجع للخالق والمخلوق»[٢].

قلتُ : ولا يخفى ما في هذا الكلام من مبالغة وغُلُوّ، إلا إذا قصد بلوغ النهاية في جميع الفضائل التي يجوز للبشر التفاضلُ فيها، وهو بعيد إذ لا يثبت الكمال البشري المطلق إلا لنبيٍّ، قال النووي معلقًا على حديث ((**كمل من الرجال كثير** ...)) قال : «ولفظة الكمال تُطلق على تمام الشيء وتناهيه في بابه، والمراد هنا التناهي في جميع خصال البر والتقوى» [٣] أ.هـ.

قلت : وربما كانت لفظة الجمال أقل إثارة للجدل من لفظة الكمال، والله أعلم.

---

(١) فتح الأقفال (ص ١٥).

(٢) فتح الأقفال (ص ١٠).

(٣) مسلم بشرح النووي (٨ / ١٧٥).

٥- (**أربع أحكام**) المشهور لُغَةً أن يخالف العددُ من ثلاثة إلى عشرة المعدودَ تذكيرًا وتأنيثًا، فكان حقُّها أن تكون (أربعة أحكام)، ولكن لجأ إليها الناظم لضرورة إقامة الوزن. ويمكن الجمع بين المشهور لغةً ووزنًا لو قلنا: أربع حالات. والله أعلم.

٦- (**ستِّ رُتِّبَت**) تُقرأ بضم التاء : مبتدأ مؤخر، أو بالخفض بدلاً من أحرف، وكلاهما صحيح، والثاني اختيار الشيخ الضباع. **وهنا تنبيهان : الأول** : كان الأَولى أن يقول الناظم رحمه الله ستة ، لأن التمييز عائدٌ على (أحرُف) ومفردها مذكر، **التنبيه الثاني**: أن الترتيب الذي ذكره الناظم أ هـ ع ح غ خ . هو المعتبر عند علماء الصوتيات، وإن كان المحدثون منهم يسمون الهمزة والهاء حنجرية، والعين والحاء حلقية، والغين والخاء يجعلها البعض طبقية أو من أقصى اللسان، ولا دليل عليه، والخلاف في الأزواج الأربعة الأولى لفظيٌّ، والسؤال بعد هذا التقرير: هل يعود الترتيبُ الذي ذكره الناظم على الأحرف الستة أم على أقسام المخرج الفرعية: أقصى الحلق ومنه (أ هـ)، ووسطه ومنه (ع ح)، وأدناه ومنه (غ خ)؛ بغير ترتيب بين كل زوجين ؟ صنيع الناظم رحمه الله يدلُّ على الفصل بين (أ هـ) بعطف الهاء بالفاء على الهمزة في قوله:

همزٌ فهاءٌ.....

ثم المساواة بين كل زوجين من الباقي، وهو المختار عند جمهور علماء الأصوات. ويُمكن أن يكون النظم كالآتي:

..... للحلقِ ستَّةٍ أَتَتْ فلْتعرِفِ

ويستفاد الترتيب من معاني حروف العطف المستخدمة في البيت التالي له.

٧- (**والثان**) بحذف الياء للتخفيف، وهو جائز من كل منقوص مرفوعًا أو مجرورًا. وجوازه لغة فصيحة، لا إنه جائز لمجرد الضرورة، وقد جاء بها القرآن

الكريم في نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْعَـٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقوله: ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، وغير ذلك كثير.

٨- (**يرمُلون**) بضم الميم، وكثيرًا ما تُفتح لحنًا مسموعًا، ويرمُل السرير والحصير: يزينه بالجوهر ونحوه، ويرمُل رمَلاً: يُسرع في مشيه[(١)].

٩- (**يدغما**) غير دقيق، والصواب: يدغمُ؛ برفع الميم، إن جُعِلَ المدغَمُ واحدًا، وباعتبار النون والتنوين فالصواب (يُدغَمان) بثبوت النون، ولكن يلزم منه اختلاف الرويِّ، فيكون حذفها للضرورة، وهو ما سبق تقرير عدم جوازه، ويمكن أن نقول (**أُدغما**) فعلاً ماضيًا، والألف للإطلاق على الإفراد، أو لتثنيته باعتبار النون والتنوين – وهو الأصوب – فيستقيم المعنى والإعراب والرويِّ، وإن كان التعبير بالمضارع أقوى نسبيًا من حيث المعنى[(٢)].

١٠- (**فلا تُدغِم**) في كثير من النسخ بفتح الغين، والبناء للمجهول يقتضي إفراد المدغَم، والأصوب جعلُه مثنىً كما أسلفنا – أعني النون والتنوين – ثُمَّ ما وجهُ الجزم والفعل مرفوع؟! أمّا لو قلنا (**تُدغِمْ**) بكسر الغين لم يلزمنا شيء منهما، فالمفعول يمكن تقديره بما نشاء، لأنه مضمر مستتر، والفعل مجزوم بـ (لا) الناهية، والفاعل : أنت، أي : أنت أيها القارئ. والله أعلم.

١١- (**عُلِمَا**) بكسر اللام مخففة أو مشدة، وكلاهما صواب، والأولى أكثر.

١٢- (**الإقلاب**) لغةٌ ضعيفةٌ ، والمشهور : القَلْب ؛ من الثلاثي ، وليس من الرباعي، وقد شاع مصطلح الإقلاب في مُصنَّفات المتأخرين والمعاصرين

---

(١) انظر: لسان العرب (٤/ ٢٥١)؛ مادة ر م ل .

(٢) في بعض النسخ المطبوعة يثبت هذا البيت على الصورة التي ذهبتُ إليها (أدغما) كما نبَّه بعض أساتذتنا. وفي المخطوطة، وفي شرح الناظم نسخة المعاهد الأزهرية، وفي شرح العلامة الضباع نسخة المعاهد الأزهرية(يُدغما) .

وكلامهم، أما المصطلح الذي استخدمه الأوائل فهو القلب، ولا وجود لمصطلح الإقلاب في شيء من كلامهم، ويمكن أن نستبدل بها قولنا:

والثالث القلبُ لأجل الباء .....

١٣- (**كُلًّا حرفَ غنةٍ**) بتنوين (كُلًّا) مقطوعةً عن الإضافة أى كلا من الميم والنون، و(كُلًّا) مفعول أول، و(حرفَ) مضافة مفعول ثانٍ، ويخطىء البعض بإضافة (كل) إلى (حرف).

١٤- (**إخفاءٌ إدغامٌ**) الصواب قراءتها بنقل حركة الهمزة إلى التنوين، ليستقيم الوزن، وهذا جائز فى اللغة، ووردت به بعض قراءات القرآن، فيصير اللفظ (إخفاءُ نِدْغام) بضم الهمزة وكسر النون (التنوين).

١٥- (**الشفْوي** للقراء، وسمها **شفْوية**) الفاء فيهما ساكنة للضرورة.

١٦- (**والاتحاد**) مُعرَّفة، وهمزتها همزة وصل، لأنها مصدر الخماسي (اتَّحَدَ)، وهي معطوفة على (قُربها)، والمعنى: أنه يُراعى إظهار الميم قبل الفاء والواو؛ لقرب مخرج الميم من مخرج الفاء، ولاتحاد مخرجها مع مخرج الواو.

١٧- (**قبل اربع**) بوصل همزة القطع، ويجوز في الضرورة، وإن كان قبيحًا.

١٨- (منِ ابغ) : همزة الوصل في (ابغ) دلالة على الهمزة حتى لو لم تنطق، فهو ترميز بصورة الكتابة لا بصوت النطق، وقد استخدم الإمام الشاطبي رحمه الله مثل هذا في الحرز، وأكثر منه الإمام ابن الجزري رحمه الله في الدُرَّة.

١٩- (**ورمزَها**) بعضهم يضم الزاي على الابتداء، أو على أنها خبر، وبعضهم يفتحها على أنها مفعول به مقدم، وهو اختيار الضباع رحمه الله .

٢٠- (**رُحماً**) بضم الراء وسكون الحاء مفعولاً لأجله، أي رحمة بالموصول. والرُحْمُ: الرحمة[1]،ويقرأُها البعضُ (رَحِمًا) بكسر الحاء ثم قد يسكِّنُونها للضرورة، والأوَّل أوجهُ وأظهرُ، وليس فيه ارتكابُ ضرورة.

---

(١) انظر اللسان: مادة ر ح م . (٤ / ١٠٣).

٢١- (**واللام الاولى، واللام الاخرى**) بنقل حركة الهمزة إلى اللام فيهما، كما تقدم نظيره.

٢٢- (**قمْرية**) بتسكين الميم لضرورة الوزن.

٢٣- وأظهــرنَّ لام فعــل مُطلقًــا في نحـو قـل نعـم وقلنـا والتقـى

قوله (مُطلقًا) فيه إطلاق غير دقيق؛ إذ إنَّ لام الفعل الساكنة لا تظهر مطلقًا عند الحروف كلها، فهي تدغم عند مثلها، وعند الراء [أعني لحفص، وإلا فلام الفعل (يفعل) على سبيل المثال تدغم في ذال (ذلك) في رواية أبي الحارث عن الكسائي] فاللام مُدغمة لجميع القراء في مثلها كما في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ ﴾[المائدة: ١٠٠] ، ونحوه، وكذلك مدغمة في الراء كما في قوله تعالى: ﴿ قُل رَّبِّ ﴾[المؤمنون: ٩٣] . فإطلاق الناظم رحمه الله فيه تجوُّزٌ، وربما لم يُنبِّه عليه اعتمادًا على الشُّهرة، فالقاعدة العامة: إدغامُ أول المثلين الساكن في نظيره، وكذاك إدغام اللام الساكنة في الراء. ويُقترَحُ إضافة هذا البيت بعد البيت المذكور:

إلا بمثــلٍ نحــو قــل لَّا وَبِــرا فــأدغمنْ قُــل رَّبِّ ذاك اشــتهرا

٢٤- (**مُتقاربين**) بسكون التاء للضرورة، وفي بعض النسخ بحذفها (مُقاربين)، وهو صحيح معنى ووزنًا، ولكنه غير مشهور في الاصطلاح، واستخدامه ها هنا أولى.

٢٥- (**وافهمنْه بالْمُثُل**) بنون التوكيد الخفيفة، والمُثُل بضم الميم والثاء؛ جمع مِثْل، وهو ما جُعل مِثالاً ومقداراً لغيره يُحذَى عليه، ويُسنُّ فيه بسُنَّته، ويجوز (المَثَل)، بفتحتين، جمعه أمثال؛ وهو الشيء الذي يضرب لشيء مثلاً فيجعل مِثْلَه[1].

٢٦- (**جا بعد مد**) بالقصر وهو جائز لغة، وله شواهد في القراءات.

---

(١) انظر اللسان: مادة م ث ل . (٨ / ٢٠٠-٢٠١).

٢٧- (**فالطبيعيَّ**) بفتح الياء، وبضمها مشددة . الأول هو الوجه على أنها خبر يكون مقدم عليها، أي: فيصير هو الطبيعي؛ كما قاله الضباع رحمه الله ، ووجه الرفع على أنه مبتدأٌ والجملة خبره، والفعل (يكون) ها هنا تام بمعنى (يوجد).

٢٨- (**سببْ كهمز**) بسكون الباء الثانية للضرورة ، وهو قبيح ، وأهون الضررين الإخلال بالوزن عند تعذُّر الجمع بين إقامة الوزن والمعنى، والله أعلم بالصواب. ويمكن أن تكون:

والآخر الفرعي ما قد عُلِّقا بهمزةٍ أو بِسُكونٍ حُقِّقَا

٢٩- (**فعيها**) بإثبات الياء بالإشباع، أو على لغة من يكتفي في جزم المضارع بحذف الضم المقدر، إذ الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، فهو فعل أمر للمذكر المخاطب من الوعي بمعنى الحفظ [(١)].

٣٠- (**من لفظ واي**) جعل حروف المد هي الملفوظ بها في الكلمة المذكورة للترميز وهي لفظ (واي)، والحروف المذكورة لا تمثل الحركات الطويلة (حروف المدِّ) المشار إليها إلا في الفتحة الطويلة (الألف). وإنما أوقعه في ذلك ما درج عليه المصنِّفون من اعتبار الكسرة الطويلة والضمة الطويلة صورتين للياء والواو، وهو ما لا ينسجم انسجامًا كاملاً مع ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث، وعلى هذا التقرير لا يمكن ترميز الحركات الطويلة (حروف المد) بجمعها مجردة في كلمة واحدة إلا إذا كنّا نقصد رموزها الكتابية، وليسَ الصوتية. ويمكن أن يكون البيت المذكور في الصورة:

أصواته ثلاثةٌ فعيها في قالَ قِيلَ قُو وفي نوحيها

وإنما قلتُ : (أصواته) ولم أقل (حروفه) لأن الصوت – ها هنا – أعمُّ، ومثَّلتُ

(١) التعليق على فتح الأقفال (ص ٣٤).

بكلمات من القرءان بها حرف متحرك حركة طويلة (القاف)، وقد استوعبَتْ الكلماتُ المقترحة جميع الحركات الطويلة، ثم أُجمِلت بشروطها في الكلمة الأخيرة (نوحيها). وعلى هذا التقرير فالاستغناء عن البيت الذي يليه جائز، وهو قوله :

والكسرُ قبل اليا.....إلخ

وإن ذُكِرَ فلا بأس.

٣١- (قبل اليا، منها اليا) مقصورة للوزن، وهي صحيحة وجاء بها القرءان.

٣٢- (ألِفٌ يُلتزم) بسكون اللام من (ألف) للضرورة، ويمكن أن يقال :

.... شرطٌ وقبل الألفِ الفتحُ لَزِم.

٣٣- (وذا بمتصلْ) بتسكين اللام للضرورة، والأولى تحريكها وكسر الوزن؛ كما تقدم تقريره، ويمكن أن يكون البيت على الصورة الآتية:

فواجبٌ إن جاء همزٌ بعد مَدّ مُتصلاً بكلمة كيفَ اطَّرَدْ

كجاءَ جِيء والترائبِ اروِهِ والسوءُ والنسيئُ ثمَّ سوِّهِ

فالبيت المضاف يقترح أمثلة للمد المتصل، وهو ما يُجلِّي المعنى في ذهن المتعلِّم؛ وبخاصة إذا كان طفلاً، وأقصد بـ (سَوِّهِ) أي سَوِّ بين المدود في المقدار؛ فإذا اخترت وجهًا مما أنت فيه مُخيَّر؛ فالزمه حال قراءتك، كما هو المختار عند أهل الأداء.

٣٤- ثم أضفتُ هذا البيت، على سبيل التمثيل – أيضًا – للمدِّ المنفصل :

أدعو إلى الله فيما ءاتاني إني إذًا به إليه عانِ

٣٥- (بَدَلْ) سكون اللام للضرورة، والأَوْلَى تحريكُها مع كسر الوزن، كما تقدم قريبًا. ويمكن أن يصير البيت على الصورة:

أو قُدِّم الهمز على المد فَقُلْ في نحو ءامنوا وإيمانًا بَدَلْ

٣٦- (معْ حرف مد) سكون العين للوزن، وهي لغة قليلة .

٣٧- (**كم عسلْ نقص**) بسكون اللام، وهو هنا محتمل؛ لأنه للترميز.

٣٨- (**الحرف الثلاثي**) بسكون الياء مدية؛ للوزن.

٣٩- (**الفواتح الأربعْ عَشَرْ**) بتسكين عين الأربع؛ للوزن وهي جائزة، وجاءت بنظائرها القراءات في باب الإدغام الكبير.

٤٠- (**من قطعْك**)بتسكين عين (قطعك)؛ لضرورة الوزن، وهي ركيكة، ولكنْ يُمكن التغاضي عنها لأنها للترميز. وقد حاولتُ اقتراح بديل أكثر مناسبةً لهذا البيت الأخير، فقلت:

وجمعها نجم يؤمُّ ساطعُ "نص له سر حكيم قاطعُ"

والله أعلم بالصواب.

ولا يَفوتني أن أُنبِّه إلى أن تحفة الأطفال استقلت بمباحث مختصرة في علم التجويد، مثل أحكام النون والميم واللام السواكن، وأحكام المثلين وبابه، والمد وبابه، ولا يزال هذا صنيع العلماء في كل العصور أن يُفردوا بعض مباحث هذا العلم بتآليف مستقلة، يقول الشيخ الدكتور غانم قدوري – حفظه الله – وهو يتكلم عن مصادر علم التجويد :«....ويمكن أن نُميّز اتجاهين في التأليف في علم التجويد؛ هما: الاتجاه العام، الذي يعالج جميع الموضوعات المتصلة بعلم التجويد، وهو الاتجاه الغالب في التأليف، والاتجاه الخاص الذي يعالج موضوعًا واحدًا يتعمق في دراسته ويستفيض في شرحه، ومن هذا الاتجاه الخاص في التأليف الكتب المؤلفة في أحكام النون الساكنة والتنوين وكذلك الكتب المؤلفة لمعالجة موضوع الضاد، ويمكن أن نُدرج في هذا الاتجاه الكتب المؤلفة في تجويد الفاتحة..»[1].

وإنما ذكرتُ هذا الكلام لانتقاد البعضِ العلامةَ الجمزوريَّ رحمه الله في النظم

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ص ٤٤)؛ باختصار يسير.

وشرحه، لأنه لم يذكر مخارجَ الحروف وصفاتِها ويُصدِّرْ بها نظمه وشرحه، فنقول له: إنَّ الإمام الجمزوري لم يشترط على نفسه أن يأتيَ بكل مباحث علم التجويد، فقد ذكر في مقدمته أنه في النون والتنوين والمدود، ثمّ تبرَّع بذكر المثلين وبابه.

وفيما يأتي أُثبتُ نص تحفة الأطفال مضبوطًا بالشَكْل، وبخاصة في المواضع التي يكثر فيها الخطأ، ثم ميَّزتُ هذه الألفاظ – أعني التي يكثر اللحن فيها وسبق التنبيه عليها – بوضع خط تحتها، كما أثبتُّ الألفاظ التي اقترحتُها باللون الأحمر بديلاً عن ألفاظ الناظم رحمه الله ووضعتُها بين قوسي الإدراج [ ] حتى يمكن تمييزها عند تعذُّر الطباعة المُلونة.

والاقتراح أن يُطبع المتنُ المعدَّلُ للحفظِ – بعد اعتماده من قِبَلِ مشايخنا وأستاذينا الأجلَّاء العلماء – مع إثبات التعديلات بلون مختلف، والإشارة في الحواشي إلى الأبيات الأصلية التي تمَّ إصلاحُها، وقد استوحيتُ ذلك من الطرح المميَّزِ لفضيلة الشيخ عبد الله بن محمد المذحِجِيّ – حفظه الله – في إخراجه لألفية الحافظ العراقي بتصويبات الشيخ العلامة محمد سالم عبد الودود والشيخ محمد الحسن الشنقيطي؛ كما سبق الإشارة.

وقد بَلَغَت أبياتُ التحفة في شكلها المقترح أربعةً وستين بيتًا؛ بإضافة ثلاثة أبيات إلى متن العلامة الجمزوري رحمه الله ثم لم أعدل اللفظة التي تشير إلى عدد أبيات الناظم رحمه الله وهي قوله (ند بدا) يعني : واحدًا وستين؛ بحساب الجُمَّل، فتركتُها كما هي تنبيهًا على أصل الناظم وتاريخ تأليفه.

متن تحفة الأطفال المُعدَّل[1]

مُقَدِّمَةٌ

١- يَقُـــولُ رَاجِـــي رَحْمَـــةِ الْغَفُـــورِ دَوْمًـــا سُـــلَيْمَانُ هُـــوَ الجَمْـــزُورِي

٢- الْحَمْـــدُ للهِ مُصَـــلِّيًا عَـــلَى مُحَمَّـــدٍ وَآلِـــهِ وَمَـــنْ تَـــلاَ

٣- وَبَعْـــدُ هَـــذَا الـــنَّظْمُ لِلْمُرِيـــدِ فِي النُّـــونِ والتَّنْـــوِينِ وَالْمُـــدُودِ

٤- سَـــمَّيْتُهُ بِتُحْفَـــةِ الأَطْفَـــالِ عَـــنْ شَـــيْخِنَا الْمِيهِـــيِّ ذِي [الجَـــمَالِ]

٥- أَرْجُـــو بِـــهِ أَنْ يَنْفَـــعَ الطُّلاَّبَـــا وَالأَجْـــرَ وَالْقَبُـــولَ وَالثَّوَابَـــا

أَحْكَامُ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

٦- لِلنُّـــونِ إِنْ تَسْـــكُنْ وَلِلتَّنْـــوِينِ أَرْبَـــعُ [حَـــالاتٍ] فَخُـــذْ تَبْيِينِـــي

٧- فَـــالأَوَّلُ الإِظْهَـــارُ قَبْـــلَ أَحْـــرُفِ لِلْحَلْـــقِ [سِـــتَّةٌ أَتَـــتْ] فَلْتَعْـــرِفِ

٨- هَمْـــزٌ فَهَـــاءٌ ثُـــمَّ عَـــيْنٌ حَـــاءُ مُهْمَلَتَـــانِ ثُـــمَّ غَـــيْنٌ خَـــاءُ

٩- والثَّـــانِ إِدْغَـــامٌ بِسِـــتَّةٍ أَتَـــتْ فِي يَرْمُلُـــونَ عِنْـــدَهُمْ قَـــدْ ثَبَتَـــتْ

١٠- لَكِنَّهَـــا قِسْـــمَانِ قِســـمٌ [أُدْغِـــمَا] فِيـــهِ بِغُنَّـــةٍ بِيَنْمُـــو عُلِـــمَا

١١- إِلاَّ إِذَا كَـــانَ بِكِلْمَـــةٍ فَـــلاَ تُـــدْغِمْ كَـــدُنْيَا ثُـــمَّ صِـــنْوَانٍ تَـــلاَ

١٢- وَالثَّـــانِ إِدْغَـــامٌ بِغَـــيْرِ غُنَّـــهْ فِي الـــلاَّمِ وَالـــرَّا ثُـــمَّ كَرِّرَنَّـــهْ

١٣- [وَالثَّالِـــثُ القلـــبُ لِأَجْـــلِ البـــاءِ مِـــيمًا بِغُنَّـــةٍ مَـــعَ الإِخْفَـــاءِ]

١٤- وَالرَّابِـــعُ الإِخْفَـــاءُ عِنْـــدَ الْفَاضِـــلِ مِـــنَ الْحُـــرُوفِ وَاجِـــبٌ لِلْفَاضِـــلِ

١٥- فِي خَمْسَـــةٍ مِـــن بَعْـــدِ عَـــشرٍ رَمْزُهَـــا فِي كِلْـــمِ هَـــذَا البَيْـــتِ قَـــد ضَـــمَّتْهَا

---

(١) ما تحته خط : ألفاظ يكثر اللحن فيها، وما بين قوسي الإدراج [ ] :ألفاظ مقترحة بدلاً عن ألفاظ الناظم ﷺ.

١٦- صِفْ ذَا ثَنَا كَمْ جَادَ شَخْصٌ قَدْ دُمْ طَيِّبًا زِدْ فِي تُقًى ضَعْ ظَالِمَا

أَحْكَامُ النُّونِ وَالمِيمِ المُشَدَّدَتَيْنِ

١٧- وَغُنَّ مِيمًا ثُمَّ نُونًا شُدِّدَا وَسِمْ كُلاً حَرفَ غُنَّةٍ بَدَا

أَحْكَامُ المِيمِ السَّاكِنَةِ

١٨- وَالمِيمُ إِن تَسْكُنْ تَجِي قَبْلَ الْهِجَا لاَ أَلِفٍ لَيِّنَةٍ لِذِي الحِجَا

١٩- أَحْكَامُهَا ثَلاَثَةٌ لِمَنْ ضَبَطْ إِخْفَاءٌ ادْغَامٌ وَإِظْهَارٌ فَقَطْ

٢٠- فَالأَوَّلُ الإِخْفَاءُ عِنْدَ الْبَاءِ وَسِمِّهِ الشَّفْوِيَّ لِلْقُرَّاءِ

٢١- وَالثَّانِ إِدْغَامٌ بِمِثْلِهَا أَتَى وَسِمِّ إِدْغَامًا صَغِيرًا يَا فَتَى

٢٢- وَالثَّالِثُ الإِظْهَارُ فِي الْبَقِيَّهْ مِنْ أَحْرُفٍ وَسِمِّهَا شَفْوِيَّهْ

٢٣- وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِي لِقُرْبِهَا وَالاتِّحَادِ فَاعْرِفِ

حُكْمُ لامِ أَلْ وَلامِ الْفِعْلِ

٢٤- لِلاَمِ (أَلْ) حَالاَنِ قَبْلَ الأَحْرُفِ أُولاَهُمَا إِظْهَارُهَا فَلْتَعْرِفِ

٢٥- قَبْلَ ارْبَعٍ مَعْ عَشْرَةٍ خُذْ عِلْمَهُ مِنِ ابْغِ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَهُ

٢٦- ثَانِيهِمَا إِدْغَامُهَا فِي أَرْبَعِ وَعَشْرَةٍ أَيْضًا وَرَمْزُهَا فَعِ

٢٧- طِبْ ثُمَّ صِلْ رُحْمًا تَفُزْ ضِفْ ذَا نَعَمْ دَعْ سُوءَ ظَنٍّ زُرْ شَرِيفًا لِلْكَرَمْ

٢٨- وَاللاَّمَ الْأُولَى سِمِّهَا قَمْرِيَّهْ وَاللاَّمَ الأُخْرَى سِمِّهَا شَمْسِيَّهْ

٢٩- وأظْهِرَنَّ لاَمَ فِعْلٍ مُطْلَقَا فِي نَحْوِ قُلْ نَعَمْ وَقُلْنَا وَالْتَقَى

٣٠- [إلا بِمِثْلٍ نحوَ قُل لَّا وَبِرَا فَأَدْغَمَنْ قُل رَّبِّ ذَاكَ اشْتَهَرَا]

في المِثْلَيْنِ وَالمُتَقَارِبَيْنِ وَالمُتَجَانِسَيْنِ

٣١- إِنْ فِي الصِّفَاتِ وَالمَخَارِجِ اتَّفَقْ حَرْفَانِ فَالْمِثْلاَنِ فِيهِمَا أَحَقْ

٣٢- وَإِنْ يَكُونَـــا مَخْرَجًـــا تَقَارَبَـــا وَفِي الصِّـــفَاتِ اخْتَلَفَـــا يُلَقَّبَـــا

٣٣- [مُقَـــارِبَيْنِ] أَوْ يَكُونَـــا اتَّفَقَـــا فِي مَخْـــرَجٍ دُونَ الصِّـــفَاتِ حُقِّقَـــا

٣٤- بِالْمُتَجَانِسَـــيْنِ ثُـــمَّ إِنْ سَـــكَنْ أَوَّلُ كُـــلٍّ فَالصَّـــغِيرَ سَـــمِّيَنْ

٣٥- أَوْ حُـــرِّكَ الحَرْفَـــانِ فِي كُـــلٍّ فَقُـــلْ كُـــلٌّ كَبِـــيرٌ وافْهَمَنْـــهُ بِالْمُثُـــلْ

أَقْسَامُ المَدِّ

٣٦- وَالْمَـــدُّ أَصْـــلِيٌّ وَ فَرْعِـــيٌّ لَـــهُ وَسَـــمِّ أَوَّلاً طَبِيعِيًّـــا وَهُـــو

٣٧- مَـــا لاَ تَوَقُّـــفٌ لَـــهُ عَـــلَى سَـــبَبْ وَلا بِدُونِـــهِ الحُـــرُوفُ تُجْتَلَـــبْ

٣٨- بَـــلْ أَيُّ حَـــرْفٍ غَـــيْرُ هَمْـــزٍ أَوْ سُـــكُونْ جَـــا بَعْـــدَ مَـــدٍّ فَـــالطَّبِيعِيَّ يَكُـــونْ

٣٩- وَالآخَـــرُ الْفَرْعِـــيُّ [مـــا قـــد عُلِّقَـــا بهمـــــزةٍ أو بِسُـــــكونٍ حُقِّقَـــــا]

٤٠- [أصـــــواتُه ثَلاثَـــــةٌ فَعِيهَـــــا في قـــــال قِيـــــل قُـــــوْ وفي نوحيهـــــا]

٤١- والكَسرُ قبل اليا وقبلَ والواو ضَمّ شَرْطٌ [وقبـــلَ الألِـــفِ الفـــتحُ لَـــزِمْ]

٤٢- وَاللِّـــينُ مِنْهَـــا الْيَـــا وَوَاوٌ سَـــكَنَا إِنِ انْفِتَـــاحٌ قَبْـــلَ كُـــلٍّ أُعْلِنَـــا

أَحْكَامُ المَدِّ

٤٣- لِلْمَـــدِّ أَحْكَـــامٌ ثَلاَثَـــةٌ تَـــدُومُ وَهْـــيَ الْوُجُـــوبُ وَالْجَـــوَازُ وَاللُّـــزُومُ

٤٤- فَوَاجِـــبٌ إِنْ جَـــاءَ هَمْـــزٌ بَعْـــدَ مَـــدّْ [مُتَّصِـــلاً بكلمـــةٍ كيـــف اطَّـــرَدْ]

٤٥- [كَجَـــاءَ جِـــيءَ والترائـــبِ اروِه والســـوءُ والنَّـــسِيءُ ثُـــمَّ ســـوِّهِ]

٤٦- وَجَـــائِزٌ مَـــدٌّ وَقَصـــرٌ إِنْ فُصِـــلْ كُـــلٌّ بِكِلْمَـــةٍ وَهَـــذَا الْمُنْفَصِـــلْ

٤٧- [أَدعُـــو إلى الله فَـــمَا ءَاتَـــانِي إِنِّي إِذًا بِـــه إليـــه عـــانِ]

٤٨- وَمِثْـــلُ ذَا إِنْ عَـــرَضَ السُّـــكُونُ وَقْفًـــا كَتَعْلَمُـــونَ نَسْـــتَعِينُ

٤٩- أَوْ قُـدِّمَ الْهَمْـزُ عَـلَى الْمَـدِّ [فَقُـلْ في نحـوِ ءَامَنُـوا وَإِيمَانًـا بَـدَلْ]

٥٠- وَلاَزِمٌ إِنِ السُّـكُونُ أُصِّـلاَ وَصْـلاً وَوَقْفًـا بَعْـدَ مَـدٍّ طُـوِّلاَ

أَقْسَامُ المَدِّ اللَّازِمِ

٥١- أَقْسَـامُ لاَزِمٍ لَـدَيهِمْ أَرْبَعَـهْ وَتِلْـكَ كِلْمِـيٌّ وَحَـرْفِيٌّ مَعَـهْ

٥٢- كِلاَهُمَـا مُخَفَّـفٌ مُثَقَّـلُ فَهَـذِهِ أَرْبَعَـةٌ تُفَصَّـلُ

٥٣- فَـإِنْ بِكِلْمَـةٍ سُـكُونٌ اجْتَمَـعْ مَـعْ حَـرْفِ مَـدٍّ فَهْـوَ كِلْمِـيٌّ وَقَـعْ

٥٤- أَوْ فِي ثُلاَثِـيِّ الحُـرُوفِ وُجِـدَا وَالمَـدُّ وَسْـطُهُ فَحَـرْفِيٌّ بَـدَا

٥٥- كِلاَهُمَـا مُثَقَّـلٌ إِنْ أُدْغِـمَا مُخَفَّـفٌ كُـلٌّ إِذَا لَمْ يُـدْغَمَا

٥٦- وَالـلاَّزِمُ الْحَـرْفِيُّ أَوَّلَ السُّـوَرْ وُجُـودُهُ وَفِي ثَـمَانٍ انْحَـصَرْ

٥٧- يَجْمَعُهَـا حُـرُوفُ كَـمْ عَسَـلْ نَقَـصْ وَعَـيْنُ ذُو وَجْهَـيْنِ والطُّـولُ أَخَـصّ

٥٨- وَمَـا سِـوَى الحَـرْفِ الثُّلاَثِـي لاَ أَلِـفْ فَمَـدُّهُ مَـدًّا طَبِيعِيًّـا أُلِـفْ

٥٩- وَذَاكَ أَيْضًـا فِي فَـوَاتِحِ السُّـوَرْ فِي لَفْـظِ حَـيٍّ طَـاهِرٍ قَـدِ انْحَـصَرْ

٦٠- [وجَمْعُهَـا نَجـمٌ يُـؤَمُّ سَـاطِعُ نَـصٌّ لَـهُ سِرٌّ حكـيمٌ قَـاطِعُ]

خَاتِمَةٌ

٦١- وَتَـمَّ ذَا الـنَّظْمُ بِحَمْـدِ اللهِ عَـلَى تَمَامِـهِ بِـلاَ تَنَـاهِ

٦٢- أَبْيَاتُـهُ نَـدٌّ بَـدَا لِـذِي النُّهَـى تَارِيخُهَـا بُـشْرَى لِمَـنْ يُتْقِنُهَـا

٦٣- ثُـمَّ الصَّـلاَةُ وَالسَّـلاَمُ أَبَـدَا عَـلَى خِتَـامِ الأَنْبِيَـاءِ أَحْمَـدَا

٦٤- وَالآلِ وَالصَّـحْبِ وَكُـلِّ تَـابِعِ وَكُـلِّ قَـارِئٍ وكُـلِّ سَـامِعِ

الخاتمة

جاءت هذه الدراسة لتجلية مظهرٍ من مظاهر الثراء العلمي عند علماء المسلمين، وهي ظاهرةُ تلخيص فوائد العلوم، وتكثيف مُهمَّاتها فيما يُعرف بالمتون العلمية والمنظومات التعليمية، التي ربما تنفردُ بها اللغة العربية.

وقد كشفت الدراسة النقابَ عن أهمية هذه المتون، وأوجه القصور التي تعتري بعضَها لأسباب غير خافية عند التأمل. وقد اقتُرِحَ من خلال ذلك أننا بحاجة إلى مثل هذه الأعمال التي تَعْنَى بتصحيح وتنقيح ما هو موجود فعلاً؛ بَدَلَ أن يتفرَّغ كلُّ مُشتغِلٍ لإضافة الجديد من المتون التي تَخرجُ عن تيسير العلم إلى إثقال كاهل المُتعلِّم بمزيد من الأوراق، وتعويقه بطلسماتٍ لا تُضيفُ للمضمون بقدر ما تُزري باللغة، وفي النهاية نرى التفاضُل بين المُتعلِّمين؛ لا بما يحملونه من علم حقيقيٍّ تلتقي فيه الرواية بالدراية، لتنشقَّ بطون المعاهد عن علماء مُتمرّسين في استقراء الشريعة استقراءً كليًا صحيحًا؛ وإنما بما يحفظونه ويستظهرونه من نصوصٍ ركيكة في ألفاظها، مُكرَّرةٍ في معانيها، وهذه الظاهرة يمكن أن نلمسها في التضخُّم الكميِّ الذي يدفع بعض المصنفين لتسويد الصفحات في لَوْك النقول المتشابهة معنىً ولفظًا، ليس إلا لإثبات مسألة غنية عن الإثبات، أو يكفي للاستشهاد لها النقل والنقلان، ونلمسها – أيضًا – في نُكوص بعض طلاب العلم الذين عجزوا عن ملاحقة هذا الجديد، والذي هو – في غالبه – محاولات مُبتذلة، أو اقتباساتٌ من الأوائل، فقعدوا بسببه عن الرجوع للنهل والعلِّ المباشر من تراثنا الغنيِّ كمًّا وكيفًا.

وربما يقول قائل: إنَّك بهذا قد فتحتَ الباب لقدرٍ أكبرَ من الاختلاف، إذ يحقُّ لكل أحدٍ أن يغُيِّر ويُهذِّب كيف شاء، فأقول: بل إنني أضع الأمر بين أيدي المختصين في كل علم وفنٍّ، بشرط أن يكونوا من العلماء الجامعين في تخصُّصهم، الحائزين قدرًا مُناسبًا من علوم اللغة، نحوًا وتصريفًا وشِعرًا وعروضًا وبيانًا، فإن

وُفِّق العلماء المخلصون لاجتهاد جماعيٍّ تحت إشراف الهيئات والمجامع الرسمية المتفق على أهليتها – كلٌّ في تخصصه وفنه – فهو غايةُ ما نطمح إليه، بحيث تخرج الأعمال المُنقَّحةُ مُوشَّاةً بجهود علمائنا لتُغلق الباب أمام غير المُؤهلين للاضطلاع بمثل هذه المُهمَّات.

وختاماً؛ فما كان فيما قدمتُ من توفيق فمن الله، وما كان فيه من خلل أو خطل فمن نفسي، وبذنبي، وحسبي أني ما أردتُ إلا الإصلاح، ولو لم يكن إلا ذاك لكفاني. وإني سائلٌ أخًا استفاد منها بقليل فائدةٍ أن يدعوَ لي بظهر الغيب بالهداية، والثبات، والتوفيق، وسائلٌ أخًا وقف على عيب أن يُصلحَه، وليلتمس لي عذرًا، فإنَّ الإنسان أهلُ التقصير والنسيان. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

المراجع

١- **إبراز المعاني من حرز الأماني**، أبو شامة المقدسي (ت: إبراهيم عطوة عوض)، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٨١م.

٢- **الإضاءة في بيان أصول القراءة**، محمد علي الضباع، دار الصحابة، طنطا، مصر،٢٠٠٢م.

٣- **ألفية الحافظ العراقي** بتصويبات الشيخ محمد سالم عبد الودود والشيخ محمد الحسن الدّدَو، بتحقيق وعناية الشيخ عبد الله بن محمد الحكميّ المِذحجيّ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، نشر المحقق. نسخة مصورة من موقع المتون العلمية..

٤- **التبصرة في القراءات السبع**، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: محمد غوث الندوي)، الدار السلفية، الهند، طبعة أولى، ١٩٧٩م.

٥- **التذكرة في القراءات الثماني**، طاهر ابن غلبون (ت: د.عبد الفتاح بحيري إبراهيم)، الزهراء للإعلام العربي، طبعة أولى، ١٩٩١م.

٦- **التنبيه على حدوث التصحيف**، حمزة الأصفهاني (تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين)، بغداد، ١٩٦٧م.

٧- **التيسير في القراءات السبع**، الإمام أبو عمرو الداني، دار الغد الجديد، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٨- **الجامع لآداب الراوي وأخلاق السامع**، الخطيب البغدادي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٩- **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، (تحقيق : فواز أحمد زمرلي)، مؤسسة الزيات/ دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

١٠- **الحاشية الكبرى على متن الكافي في علمي العروض والقوافي**، للدمنهوري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٣٠٧هـ.

١١- **حاشية ابن عابدين**، محمد أمين بن عمر الشهير بابن عابدين، طبعة دار الثقافة والتراث، دمشق، سوريا.

١٢- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٦م.

١٣- **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، د.غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن ٢٠٠٢م.

١٤- **ديوان جرير**، جرير بن عطية، دار الباز، دار بيروت، بيروت ١٣٩٨هـ.

١٥- **ديوان المعاني**، لأبي هلال العسكري، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٥م.

١٦- **ذم الخطأ في الشعر**، ابن فارس اللغوي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠م.

١٧- **سراج القارئ المبتدي وتذكار القارئ المنتهي**، لابن القاصح البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ.
١٨- **شرح الشافية**، للأستراباذي، تحقيق محمد الزفزاف وآخرين، القاهرة ١٣٥٦هـ.
١٩- **شرح المقدمة الجزرية**، د.غانم قدوري الحمد، معهد الإمام الشاطبي، جدة، السعودية ١٤٢٩هـ.
٢٠- **الصاحبي في فقه اللغة**، ابن فارس اللغوي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة ١٩٧٧م.
٢١- **صحيح الإمام مسلم بشرح النووي**، طبعة دار الحديث، القاهرة ١٤٢٩هـ.
٢٢- **الصناعتين**، لأبي هلال العسكري، تحقيق على البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٣م.
٢٣- **طبقات فحول الشعراء**،لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر،القاهرة ١٩٥٢م.
٢٤- **فتح الأقفال بشرح متن تحفة الأطفال**، للشيخ سليمان الجمزوري، بتصحيح وتعليق الإمام الضباع، طبعة المعاهد الأزهرية، القاهرة ١٤٢٥هـ.
٢٥- **فصول في فقه اللغة**، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، الطبعة السادسة، القاهرة ١٤٢٠هـ.
٢٦- **في علمي العروض والقافية**، د. أمين علي السيد، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة ١٩٩٠م
٢٧- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**، لأبي عبد الله الفاسي، تحقيق الشيخ عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، الرياض ١٤٢٦هـ.
٢٨- **لسان العرب**، ابن منظور الإفريقي، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ.
٢٩- **المقدمة**، لعبد الرحمن بن خلدون، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.
٣٠- **ملحة الإعراب**، أبو محمد القاسم بن علي الحريري، طبعة دار السلام، مصر.
٣١- **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة ١٩٦٥م.
٣٢- **النوادر في اللغة**، لأبي زيد الأنصاري، نشر لويس شيخو اليسوعي، بيروت ١٩١١م.
٣٣- **حرز الأماني ووجه التهاني (القصيدة الشاطبية في القراءات السبع)**، الإمام الحافظ القاسم بن فيرُّه الشاطبي، دار الصحابة.
٣٤- **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، لعلي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق علي البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٤٥م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٥٧
المقدمة	١٥٨
الجزء الأول: الدارسة النظرية	١٦٠
المبحث الأول: أهمية المتون والمنظومات العلمية وبعض المآخذ عليها	١٦٠
المبحث الثاني: الأسباب التي تؤدي إلى القصور في صناعة النظم التعليمي	١٦٧
المبحث الثالث: الاستدلال لجواز الاستدراك وتنقيح الكلام	١٧٦
الجزء الثاني: دراسة تطبيقية على تحفة الأطفال	١٨٣
متن تحفة الأطفال المعدل	١٩٤
الخاتمة	١٩٨
المراجع	٢٠٠
فهرس الموضوعات	٢٠٢